A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/45/PV.7
8 October 1990

ARABIC

الجمعية العامة

UN Library
OCT 9 1990
UN/SA Collection

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد دي ماركو	(مالطة)
ثم :	السيد فليمنغ (نائب الرئيس)	(سانت لوسيا)
ثم :	السيد دي ماركو (الرئيس)	(مالطة)
ثم :	السيد فليمنغ (نائب الرئيس)	(سانت لوسيا)
ثم :	السيد دي ماركو (الرئيس)	(مالطة)

ألقى كلمة كل من :

- السيد مارشاند ستينز (بيرو)
- السيد ناكاياما (اليابان)
- السيد دينسبير (تشيكوسلوفاكيا)
- السيد ايتورالدي - باليغيان (بوليفيا)
- السيد غزالي (الجزائر)
- السيد ايليمان - جينسن (الدانمرك)
- السيد ندولو آياه (كينيا)
- السيد الانباري (العراق)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٥

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد مارشاند ستينز (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي الرئيس ، إني أحييكم وأهنئكم لانتخابكم بجدارة في ظروف تتسم بمدلول خاص للسلم والامن الدوليين ، وأؤكد مجددا على التزام بيرو بمنظومة الامم المتحدة وبمعايير ومبادئ القانون الدولي .

لم يكن من قبيل الصدفة أن أول عمل قام به السيد ألبرتو فوجيموري ، بوصفه رئيس بيرو المنتخب ، هو الاتجاه الى الامم المتحدة بالتزام قاطع بإعادة بيرو الى المجتمع المالي الدولي . وبهذا العمل قصد الرئيس فوجيموري أيضا أن يعرب عن اعترافه بالدور الحاسم الذي تضطلع به الامم المتحدة في حفظ السلم والامن الدوليين ، وحكم القانون الدولي ، واحترام حقوق الإنسان وتعزيز الحلول الفعالة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تؤثر في العالم النامي .

ولقد اكتسب تطور أحداث العالم السياسية الإثني عشر شهرا الماضية سرعة الحركة التي تتميز بها نقاط التحول في التاريخ : فالعام ١٩٨٩ والعام ١٩٩٠ يرمزان الى التغييرات الحاصلة في الهيكل الدولي ولا يُقارَنان إلا بالاعوام ١٧٨٩ و ١٩١٤ و ١٩٤٥ .

لقد حطت الحرب الباردة اوزارها ، وسياسات التكتلات في طريقها الى الزوال . وقد اخذت الجغرافيا المادية والسياسية والاقتصادية لأوروبا بعد الحرب تتغير ، وهي تعد بنتائج ما كان بالمستطاع تصورها لبضعة أشهر خلت .

وتقترن تلك التغيرات التي تؤثر على الهياكل السياسية والعسكرية والاجتماعية للقارة الاوروبية بوضع صياغات جديدة تنطوي على تغيرات عميقة في مجال الافكار والمذاهب السياسية الاستراتيجية . وتعد القوى المحركة لهذه التغيرات بشائر قدوم القرن الحادي والعشرين في العصر الذي نعيش فيه .

وما التغيرات التي تجري في أوروبا الشرقية إلا تعبيرا عن ثورة سلمية في جوهرها ، يترتب على هذه التغييرات بالاقتران مع عملية إضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد في العالم والتطور الجاري في التقدم التكنولوجي ، ظهور وتعزيز أربعة اتجاهات سلمية أساسية في الأوضاع الدولية الجديدة .

أولا ، أخذ الانقسام الى كتلتين الموروث عن الحرب الباردة والقائم على افتراض حتمية الصراع والمؤدي الى وضع كل من النظرتين الاستراتيجيتين في مواجهة الاخرى ، يفسح المكان لحقائق الواقع التي جعلت المعتقدات الجامدة ذات التوجه التكتلي أمورا عفا عليها الزمن . وتتجلى تلك الحقائق في ظهور منطق أكثر مدعاة للامل ، يقوم على التوفيق والحوار والتفاهم والتعاون بين الدول الكبرى . ومن ثم ، تحوّل ما يسمى بالنزاع بين الشرق والغرب الى نظام جديد يخلو من العداء الايديولوجي تميل فيه الاختلافات بين النظم الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية الى التناقص . ومن الجلي أن تلك العوامل ، مقترنة بالمبادرات والاتفاقات المتعلقة بالحد من الاسلحة النووية والتقليدية ، توفر للشمال درجة من الاستقرار لم يسبق لها مثيل في هذا القرن . فهي تمثل رياح انفراج ذي طبيعة نوعية جديدة نحييه ونرحب به بروح من التضامن مع الشعوب التي تبتهج بحق للتوحيد والمصالحة والتقدم نحو السلم والامن ، وفي ظل آفاق من الاتحاد الاقتصادي وتحسين مستويات معيشتهم .

ثانيا ، يدل التقييم المتروي والمتوازن للحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم على أن نهاية الحرب الباردة لم يظهر لها بعد أي آثار إيجابية بالنسبة المناطق النامية . فما برح الاقتصاد الدولي غير قادر على سد الفجوات التي خلفتها نواحي التباين القائمة . ولم يحدث بعد توازن بين أثر عالمية الاقتصاد

والترابط الاقتصادي . ومازالت البلدان النامية تواجه حالة من التهميش المتزايد والاعمق غورا .

ولاول مرة في هذا القرن بدأت صياغة مجموعة جيدة التنسيق من المبادئ التوجيهية لسياسة دولية في مجال الاقتصاد الكلي بمعنى الكلمة فيما بين الاقتصادات الصناعية ، والنظام المالي الدولي ، والمنظمات الدولية المختصة ، وذلك في إطار التكيف الهيكلي . لكن البلدان النامية ما فتئت في موقف المتفرج حتى الآن في تلك العملية على الرغم من أن سياساتها الاقتصادية يجب أن تأخذ حتما في الاعتبار العوامل الخارجية التي تشكل ، في حالات كثيرة ، عوامل أساسية بالنسبة لتنميتها . ومن ثم هناك حاجة ماسة الى دمج البلدان النامية عن طريق آلية مخصصة تقوم على أساس توافق الآراء ، في عملية اتخاذ القرارات بالنسبة للاقتصاد الدولي الكلي ، كما أن الحاجة تدعو بصفة خاصة الى إدخال عناصر في المخططات الشاملة للتكيف والاستقرار تساعد على إعادة صياغة نظرية التنمية ، وتأخذ في الاعتبار أهداف التقدم الاجتماعي التي ترمي الى وقف الزيادة المتصاعدة واللاإنسانية للفقر المدقع وعكس اتجاهها .

ثالثا ، وكما أكد الامين العام في تقريره السنوي للجمعية العامة ، نجد على رأس هذين الاتجاهين - التوازن والانفراج في الشمال من ناحية ، والاختلالات وزيادة الفقر في الجنوب من ناحية أخرى - وضعا دوليا ذا وجهين مثل وجهي يانوس - الامل من جهة ، والتسيب الخطر من جهة أخرى .

وقد انضاف عدد من العوامل المعقدة الى الاختلالات في الجنوب والى حالة اليأس المشروع الذي تفضي إليه الدائرة المفرغة للفقر والكساد . ومن الممكن أن تولد هذه العوامل منازعات جديدة لا يمكن التنبؤ بها في أي سياق إقليمي . وثمة عوامل سلبية أخرى قد تساهم أيضا في خلق ذلك الموقف هي عمليات نقل الاسلحة بلا ضابط على نحو متزايد . وفي حين أن الاتجاهات نحو نزع السلاح والانفراج تزداد قوة ، يتجلى انتشار الدراية الصناعية والتكنولوجية في صورة انتشار مراكز انتاج الاسلحة المتزايدة التطور . وأدى التحسن النوعي في انتاج الاسلحة الى ظهور خطر اندلاع نزاعات جديدة في العالم الثالث .

وأخيرا ، إذا نظرنا الى الوجه الإيجابي ليانوس ، نلاحظ أن الشعوب في كل مكان ترفض الأيديولوجيات الجامدة ، وأن الايديولوجية الوحيدة التي تحظى بتوافق الآراء العالمي هي أيديولوجية حقوق الإنسان . فالحريات الفردية والحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وحقوق الشعوب - أي باختصار كل الحقوق المتأصلة لبني البشر - اكتسبت طابعا عالميا . وأصبحت الديمقراطية تمثل التراث المشترك للجنس البشري .

لقد أحرز تقدم مذهل في السنوات الأخيرة في هذا المجال الهام ، مجال الحياة السياسية والاجتماعية - لا سيما فيما يتعلق بحريات الفرد والحقوق المدنية والاجتماعية في أوروبا الشرقية أو حقوق الشعوب كما في حالة ناميبيا - وهذا التقدم يتناقض تماما مع الوجه الآخر المتشائم ليانوس ، الذي يعبر عن تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لشعوب العالم الثالث وقصور التعاون الدولي عن مكافحة الفقر المدقع . وعندما نرى تفاقم حالة الجوع في عالم ينتج فوائض من الأغذية ، ندرك أنه لا يمكن أن يظل مفهوم الإنسانية مجرد فكرة تجريدية . ويجب أيضا ألا يغرب عن بالنا انه لا ينبغي إعلان حقوق الإنسان من أجل الأجيال المقبلة للعالم النامي فحسب ، بل ينبغي تعميمها أيضا على كل الرجال والنساء والأطفال الذين يعانون في هذه اللحظة الراهنة من مهانة حالة الفقر التي يعيشونها كل يوم .

وعلى صعيد المشاكل الاجتماعية الدولية ذاته ، تواجه الدول تحديات جديدة ، وأشكالا وطرائق جديدة من العدوان والصراع والعنف .

لقد أصبح الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات عوامل فتاكة في العلاقات الدولية . والاتجار غير المشروع بالمخدرات ظاهرة تمس معظم أجزاء العالم : فنحن نشهد ظهور الحكم الحقيقي لامبراطورية المخدرات ، كما أننا نعاني منها على السواء في البلدان المنتجة لها والبلدان المبتلاة باستهلاكها وبالاتجار غير المشروع بها . وليست هذه مجرد مسألة الخطر المزدوج الملازم للاتجار في العقاقير المخدرة واستعمال الإرهاب لهذا الغرض ؛ إنها مسألة قوة اقتصادية تهدد النسيج الاجتماعي في حد ذاته وتولد ضغوطا غير مقبولة واختلالات في الهياكل الاقتصادية والسياسية للدول .

وبيرو واحدة من أكثر البلدان تضررا بالانتاج غير المشروع للمخدرات ، وحكومتي ملتزمة التزاما راسخا بتكثيف الكفاح لاستئصالها . لكننا مقتنعون بأننا لن نكسب هذه المعركة باستخدام التدابير القمعية وحدها : فهناك حاجة الى استراتيجيات لتشجيع زراعة محاصيل بديلة وتخفيض الاستهلاك تخفيضا كبيرا . وهذا كفاح يتعين أن يجري فيه تشاطر المسؤولية الدولية ، ويتعين على المجتمع الدولي والبلدان الاكثر تضررا باستهلاك المخدرات أن تؤدي فيه دورها المناسب ، وذلك نظرا لأن المشكلة اتخذت أبعادا غير عادية .

وإعلان قرطاجنة الذي وقعته حكومات بوليفيا وبيرو وكولومبيا والولايات المتحدة الامريكية ، خطوة هامة الى الامام ، ولكن إذا أريد لاحكامه أن تترجم الى حقيقة واقعة فإنه يجب تنفيذ جميع التعهدات التي قطعت على وجه السرعة . ونظرا لان مؤتمر الامم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والاتفاقية الجديدة الخاصة بالمخدرات قد نصت - كتعبير قوي آخر عن أهمية التضافر المتعدد الاطراف - على دائرة واسعة من التدابير لمكافحة انتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها باعتبارهما من الأولويات ، فإن من الضروري عقد مؤتمر دولي يُعنى بمسألة استهلاك العقاقير المخدرة وغسل الدخل المتحصل من الاتجار بها .

وهذه النزعات - بعضها إيجابي مثل الانفراج ؛ وبعضها سلبي مثل الاتجار بالمخدرات والإرهاب المتصل بها ؛ وبعضها يمثل تراجعا ، مثل انحطاط مستويات المعيشة

في البلدان النامية - وهي تستدعي أن ينظر الى الأمن والتعاون الدوليين بطريقة جديدة . لقد ثبت أخيرا أن المفهوم العسكري للأمن ، الذي تمتد جذوره الى الحرب الباردة ، مفهوم خاطئ ، وهش من الوجهة التاريخية . فلا يمكن الحفاظ على استقرار الشعوب والأمم والدول بالتهديد والقسر .

ونظرا لأن استقرار النظام الدولي عملية اجتماعية أكثر منها سياسية فإنه لا يمكن ضمان الحفاظ عليها إلا من خلال مفهوم جديد لها يأخذ في الاعتبار عناصر الأمن الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والدبلوماسية . ولنفس السبب ، لا يمكن الحفاظ على أمن مستقر داخل سلطة دولية لا يأخذ بالمبادئ والممارسات الديمقراطية .

منذ عام ١٩٦١ ، أدركت حركة عدم الانحياز أن نهاية التكتلات السياسية ممكنة وطالبت ، بالإصرار الخليق بالمشروعات التاريخية الكبرى ، بإنهاء الحرب الباردة والقضاء على السياسات المستندة الى القوة والقضاء على مفهوم مناطق النفوذ . وتاريخنا المعاصر ، الذي يتجاوز دور الشعوب والقادة الذين مكنوا من إنهاء الحرب الباردة وسياسة التكتلات ، يشكل حافزا بنّاء لسياسة عدم الانحياز* .

غير أن حركة عدم الانحياز ، التي اقترحت أيضا مفهوما جديدا شاملا للأمن الدولي ، تواجه الآن تحديات جديدة . فمع التشكيل الجديد للأوضاع الدولية ، من المرغوب فيه زيادة تعزيز وحدة الحركة ليتسنى لها الإسهام في تعزيز الاتجاهات المعززة للتعاون التي نشهدها الآن . ويتحتم على الحركة أن تتجاوب على نحو ديناميي يتمشى مع الوضع الراهن ، ويتحتم عليها أن تدرك ضرورة تركيز أي إجراء تقوم به الآن على عالم يسوده التعاون لا المجابهة .

يجب على الحركة أن تضع لنفسها جدول أعمال دوليا مجددا ذا أولويات تتمشى مع أحدث التطورات وتوجه أوضح نحو المشاكل الاقتصادية والاجتماعية . ويتعين أيضا صياغة مواقف برنامجية ، من خلال المفاوضات وتوافق الآراء ، لتحديد أفضل الطرق

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فليمنغ (سانت لوسيا) .

للمساعدة على إنشاء نظام أمن ديمقراطي متعدد القطاعات والاقطاب ويستند الى قاعدة عريضة . وعليه ، يجب إعلاء مبادئ عدم الانحياز الاساسية في جميع الاوقات ، إلا أن هذا لا يعني أنه لا ينبغي للحركة أن تنظر في القيام بدور نشط في ديناميات النظام الدولي المتغير .

إن للامم المتحدة دورا رئيسيا تقوم به في بناء عالم أكثر عدلا واستقرارا . والواقع أن المنظمة شاركت في السنوات الاخيرة بنجاح منقطع النظير في حل النزاعات وفي عمليات المصالحة الوطنية أيضا . ومجلس الامن يجد الآن ، ربما أكثر من أي وقت مضى منذ تاسيسه ، طريقة للتشاور بين أعضائه واستخدام قدرات وإمكانات الامين العام استخداما كاملا ، مما يجعل من المجلس الاداة الفعالة التي قصد إليها ميثاق سان فرانسسكو .

وبنفس السرعة التي تسير بها الاحداث العالمية ، تحركنا مما يسمى بأزمة التكتلات الى إعادة تقييم أهمية الامم المتحدة بوصفها أعلى محفل سياسي ودبلوماسي للعمل المتضافر . واليوم تتوافر ثقة جديدة في المنطقة الدولية . والجهود الهامة التي بذلها الامين العام لإيجاد حلول تاريخية للحرب العراقية الإيرانية وأزمة أفغانستان ونيكاراغوا وناميبيا ؛ والتقدم الكبير الذي أحرز في البحث عن حلول لمشاكل الصحراء الغربية وقبرص وكمبوتشيا ؛ والخطوات الصعبة والحساسة التي يجري اتخاذها للتوصل الى حل من خلال المصالحة الوطنية في حالة السلفادور ، كلها معالم بارزة في الجهود التي يشعر شعب بيرو بارتباطه الوثيق بها .

في الأزمة الراهنة في الخليج الفارسي ، حدّد مجلس الامن معالم الشرعية الدولية ، وتؤيد حكومة بلدي بقوة مطلب سحب القوات العراقية من الكويت . ويحدونا الامل أن يشكل توافق الآراء حول ضرورة احترام القانون الدولي ، عاملا يجعل من الممكن في النهاية حل هذه الأزمة الخطيرة حلا سلميا .

ومن خلال هذا التقدم في مجال تعزيز الامم المتحدة وزيادة فعاليتها ، يجد المجتمع الدولي فرصا جديدة للتعامل مع حالات معقدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي .

إننا لا نتوقع أن تحل المشاكل الخطيرة للجنوب عن طريق عمل متعدد الاطراف فقط . ومن العسير أن نتوقع ذلك . بيد أنه إذا كان من المعروف أنه يجب على الدول النامية أن تحل مشاكلها الاقتصادية بوسائلها الخاصة ، فمن الحقيقي أيضا أن هناك حاجة الى نهج متعدد الأطراف لحل بعض المشاكل مثل عدم كفاية التمويل اللازم لعملية الاستقرار ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية ، والقيود التجارية ، والنقل العكسي للموارد ، والنقل المحدود للتكنولوجيا الجديدة ، وبصفة أساسية القضايا الخطيرة الفقر وتدهور مستويات معيشة الشعوب وهما قضيتان على جانب من الخطورة .

ولا بد ، في إطار متعدد الاطراف ، من إعادة تقييم المتغيرات في التنمية الاقتصادية ، والدور الذي يجب أن تضطلع به استراتيجية مجددة للتعاون من أجل التنمية في ظل الحالة الاقتصادية الدولية الجديدة . ولا ينبغي أن تكون تعاريف الاطراف المتعددة في هذا المجال مفرطة في الدقة ، بل يجب أن تضع هذه الاطراف خطوطا توجيهية مناسبة حتى تؤدي الاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية الى حلول فعالة .

لقد أقامت بيرو حكومة جديدة ، منتخبة على نحو ديمقراطي من جانب غالبية الشعب ، وذلك على الرغم من التهديد الذي يوجهه الإرهابيون بانتهاك الحقوق الاجتماعية والسياسية لشعب بيرو وعلى الرغم من الحالة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة في البلاد . وغني عن البيان أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في بيرو أظهرت علامات على وجود حالة من الطوارئ الشديدة الى درجة أنها ، بالإضافة الى تعريض القاعدة الاقتصادية للخطر ، عبرت عن نفسها في صورة سيادة ظروف اجتماعية تتطلب جهدا منسقا لتحقيق الوحدة الوطنية من أجل التغلب على الازمة . ولذلك فإن الحكومة الجديدة في بلادي تدعو الى توافق آراء وطني وتطلب من جميع القوى السياسية والاجتماعية أن تتضافر معا في التغلب على الازمة الحالية والقضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات وعلى الإرهاب .

ويمكن تقدير خطورة الحالة التي يواجهها شعب بيرو في ضوء علامات معينة واضحة . ففي إحدى مناطق الانديز ، وهي أفقر منطقة في بيرو ، وصل معدل الوفيات بين الاطفال الذين لم يبلغوا عامهم الاول الى ١١٤ في الالف . وفيما بين ١٩٨٧ و ١٩٩٠ كان مجمل الاستثمار الكلي أقل من المبالغ اللازمة لمقابلة الاستهلاك في البنية الاساسية والمصانع والمعدات في البلاد . وفيما بين ١٤ ايار/مايو ١٩٨٠ و ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ تعرض شعب بيرو لحوالي ٠٠٠ ١٨ هجوم إرهابي وأدى هذا النشاط الدموي الى انتهاك الحق الاساسي في الحياة لما يقرب من ٠٠٠ ١٨ شخص توفوا نتيجة لاعمال العنف السياسي .

ومن ثم ، فعلى الرغم من التقشف الصارم الذي لا غنى عنه ، استقبل برنامج الاستقرار الاقتصادي بتفهم من جانب شعب بيرو الذي عقد العزم ، وفقا لتقاليده الاخلاقية الفاضلة ، على أن يواجه التكاليف النقدية لعملية الاستقرار الاقتصادي بصبر ، وأن يعزز في نفس الوقت الامل في مستقبل أفضل ، والثقة التي ولدتها قيادة تسعى الى الحفاظ على الطابع الاخلاقي للشؤون السياسية .

وفي مثل هذه الظروف تسعى الامم الى تحقيق مصيرها بيدها . وهذه هي الحالة بالنسبة لشعب بيرو الذي يعمل ، في كفاحه للتغلب على الازمة ، بالكرامة والشعور بالتضامن اللذين ميزا حضارات الانديز القديمة التي أقامت مجتمعات تعتبر الرفاه والعدالة والكفاية قيما مشتركة .

ومن أجل التغلب على الازمة وضعنا ثلاثة برامج وبدأنا في تنفيذها بأحسن الاساليب الفعالة الممكنة ، وهذه البرامج هي : برنامج للاستقرار الاقتصادي ، وبرنامج للطوارئ الاجتماعية وبرنامج للقضاء على آثار الجفاف . ومن الضروري لنجاح برنامج الاستقرار الاقتصادي أن تكون الحكومة والكنيسة والمنظمات غير الحكومية قادرة على الاضطلاع بفعالية ببرنامج الطوارئ الاجتماعية .

إن الفجوة الاجتماعية في بيرو تزداد اتساعا ، فيعيش ٥٥ في المائة من السكان في فقر مدقع ويعيش ٣٢ في المائة في ظل الحرمان .

وازدادت الفجوة الاجتماعية تفاقما نتيجة الآثار السلبية للجفاف في جنوبي الانديز وكذلك نتيجة الآثار المؤقتة الاولى لكل برنامج استقرار اقتصادي خاصة عندما تتناسب هذه البرامج مع حجم الاختلالات التي تواجهها .

ومن المهم أن نلاحظ أن برنامج الطوارئ الاجتماعية لا يبين فقط مطالب واحتياجات شعب بيرو ولكنه يظهر أيضا توافق الآراء الدولي الآخذ في الظهور فيما يتعلق بالحالة في بيرو والجهود الدولية التي تبذل لتحقيق الاستقرار ، وفي نفس الوقت للمحافظة على الجوانب الإنسانية في اقتصاد بيرو .

وقد وضعت تدابير للتقشف تتضمن مقاومة حادة للفساد ، بطريقة تتفق مع توافق الآراء السياسي والوحدة الوطنية . ولا يستهدف هذا التقشف تخفيض النفقات الحكومية فحسب بل هو وسيلة للمحافظة على المبادئ القديمة لتقاليد الانديز لدينا ، التي تتفق مع أسلوب الحياة الذي يجب أن نحافظ عليه لتعزيز القيم التقليدية لشعبنا في المستقبل .

إن شعب بيرو مستعد لمواجهة هذا التحدي وذلك بتوافق الآراء الوطني وعن طريق الالتزام الأخلاقي والسياسي . ونحن واثقون من أن هذه الجهود ستحظى بالتأييد النشط من جانب المجتمع الدولي وبصفة خاصة من جانب الامم الصديقة التي تنعم بقدر أكبر من الاستقرار والرفاهية ومن جانب المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال التعاون من أجل التنمية والمساعدة في حالة الطوارئ .

ونحن واثقون من أننا نحظى بتأييدها جميعا ونأمل أن تكون استجابتها متناسبة مع الحاجات والجهود المتعددة لشعب بيرو النبيل .

وبناء على طلب خاص من رئيس بيرو السيد ألبرتو فوجيموري أود أن أسجل شكر حكومة وشعب بيرو العميق للمساعدة والتأييد البالغين اللذين قدمهما الامين العام لمنظمتنا ، السيد خافيير بيريز دي كورييار . ونعتقد اعتقادا جازما أن التدابير التي وصفها لوضع خطة واسعة للتعاون مع بيرو سوف تحقق هدفها المنشود .

أود أيضا أن أعرب عن شكرنا للحكومات والمنظمات الدولية التي قدمت تعاونها ودعمها وخاصة فيما يتعلق بالاغذية .

وفي رأي شعب بيرو أن التغلب على هذه الحالة لا يعد مسؤولية منوطة بالحكومة فحسب ، بل هو في المقام الاول التزام أخلاقي ومعنوي على الصعيد الوطني .

ذلك هو الالتزام الذي حدا الرئيس فوجيموري على أن يشدد ، لدى تناول مسألة مكافحة الارهاب ، على احترام حقوق الانسان ، وهو المبدأ الذي يستمد جذوره من تقاليدنا التاريخية والذي يقره هيكلنا الدستوري . ولقد كان الرئيس فوجيموري واضحا إذ قال :

"إن العنف الارهابي الذي تواجهه في الوقت الراهن ديمقراطيتنا الفتية لا يمكن بأي حال ، أن يبرر انتهاك حقوق الانسان بشكل منتظم أو متقطع . ولسوف تندرج حملة مكافحة الارهاب التي ستشنها حكومتي في إطار مبادئ الدستور وقوانين الجمهورية ، وسيضطلع بها وفقا للمبادئ والقوانين سالفة الذكر . وسوف يطبق هذا المنظور بنزاهة وعدل على من يرتكبون جرائم في حق مجتمعنا ومن يحمونه" .

ومن نافلة القول إننا على بينة من التمايز الاخلاقي بين الفئتين .

تقف البشرية الآن على أعتاب الالف الثالثة منذ أن بدأنا التقويم . وعلى الرغم من الاحداث والاوضاع التي تهدد إمكانية اقامة عالم أكثر أمانا وعدلا ، ثمة اتجاهات عالمية تجعلنا أكثر تفاؤلا . إن السلم والعدل والامن هي قيم مترابطة . وأملنا أن تراعى تلك القيم في النظام الدولي الجديد الذي يجري صوغه بحيث يعقد اتفاق تضامن لم يسبق له مثيل ، بين الفقير والغني ، الضعيف والقوي .

السيد ناكاياما (اليابان) (تكلم باليابانية ، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزية الذي قدمه الوفد) : أود ، بادئ ذي بدء ، أن أعرب باسم اليابان حكومة وشعبا عن تهانئي السيد غيدو دي ماركو على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين . وفي الوقت نفسه ، لا يفوتني أن أعرب عن تقديري للسيد يوسف غاربا لطريقته المثلى في مباشرة رئاسته للدورة الرابعة والاربعين . وأود أيضا ، أن أرحب ترحيبا قلبيا بجمهورية ناميبيا وإمارة ليختنشتاين اللتين انضمتا الينا في الجمعية العامة بصفتهما عضوين جديدين في الامم المتحدة .

إن الامم المتحدة التي أنشئت تحقيقا للمقصد السامي المتمثل في صون السلم الدولي غدت مرة أخرى محط الانتباه وموضع الامل على الصعيد الدولي ، نظرا لانها تحركت تحركا سريعا وملائما للتصدي للغزو العراقي الاخير للكويت وللعمل على إقرار السلم في كمبوديا والنهوض بسائر مهامها . وإنه ليسعدني خالص السعادة أن الامم المتحدة استعادت دورها الحيوي في صون السلم وإقراره ، وأود في هذا المقام أن أتوجه بأسمى آيات التقدير والاحترام لمجلس الامن والامين العام وموظفي الامم المتحدة جميعا لاسهاماتهم في السعي الى تحقيق تلك الغاية .

منذ أن اجتمعنا آخر مرة في هذه القاعة قبل عام مضى ، والحالة الدولية تشهد تطورات تفوق كثيرا أقصى ما كان يمكن لاي منا أن يتصوره . فنحن الآن نقف بحق عند منعطف تاريخي حاسم . لقد توارت الحرب الباردة في ظل البيرسترويكا و "الفكر الجديد" الذي يسترشد به الاتحاد السوفياتي في سياسته الخارجية ، وغدت من إطلال الماضي مع إحلال الديمقراطية والتحول الى اقتصاد السوق في أوروبا الشرقية ، وحلول عهد جديد في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . كما أن ما بدأ في أوروبا من تحول عن التنازع والتصارع الى الحوار والتعاون امتد ليشمل مناطق أخرى ، بل وتلوح الآن بوادر على انتشاره على الصعيد العالمي . أما رمز هذه الوثبة الهائلة على طريق الحرية والتعاون فيتمثل في انهيار حائط برلين وتوحيد شطري ألمانيا . ولكن على الرغم من التغيرات التاريخية المحمودة ، فإن ما أصاب السلم في منطقة الخليج من تصدع مفاجئ نتيجة غزو العراق غير المشروع للكويت هو تنبيه لنا الى أن مستقبل المجتمع الدولي لا يزال مبهما ، ودليل على أنه حتى هذا النظام الدولي الجديد محفوف بالخطر .

وإزاء هذه الحالة الدولية المطردة التغير ، ما هي احتياجات المجتمع الدولي الاساسية وما هو الدور الذي تستطيع الامم المتحدة الاضطلاع به تلبية لتلك الاحتياجات ؟ إنهما مسألتان حاسمتان واستجابتنا لهما ستساعد على تقرير ما اذا كنا سننجح أم لا في كفالة قيام هذا النظام العالمي الجديد على السلم والعدل .

إن مجلس الامن ، باتخاذه تدابير عاجلة وفعّالة ضد الغزو العراقي ، إنما جسّد ضمير المجتمع الدولي وأبرز الدور الحيوي المنوط بالامم المتحدة ، فآلية الامن الجماعية التابعة للامم المتحدة تقوم على تعهد رسمي مؤداه أن : تقوم الدول بتسوية خلافاتها سلميا عن طريق النقاش ، وبالتصدي في جبهة معارضة متحدة لاي دولة تخل بهذا التعهد . ولئن كان هذا النظام لم يؤد وظائفه بالفعالية التي كنا نرجوها إبان حقبة الخلاف بين الشرق والغرب ، فإنه يمكن القول بأن عهدا جديدا قد بزغ يستطيع فيه النظام المذكور أن يبلغ مداه . فالارهاب والنزاعات الإقليمية النابعة من خلافات على الاراضي أو خصومات عرقية قديمة تشكل العناصر الاساسية المثيرة للاضطرابات في فترة الانتقال هذه ، ولذا فمن الضروري أن تضطلع الامم المتحدة بدور رئيسي في درئها والقضاء عليها وحلها .

إن موجة إحلال الديمقراطية التي أفرزتها الاصلاحات والانتخابات الحرة في بلدان أوروبا الشرقية تبث الامل في أن مدا حقيقيا من النزوع الى الديمقراطية سيغمر افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأن تيارا من الاصلاح سيسري في العالم بأسره . فقد أخذت البلدان في شتى أنحاء المعمورة تعتنق بأعداد متزايدة مبادئ السوق . ولا بد من أن تكفل لجميع الشعوب ، على اختلاف أماكن عيشها ، حقوق الانسان الاساسية ، ولا بد أن تتمتع بحرية الرأي وبالحق في أن تمارس الانشطة الاقتصادية ممارسة حرة . ذلك أن المفهوم القائل بوجوب أن يحقق كل شخص ، ذكرا كان أم إنثى ، ذاته هو مفهوم حاسم في السعي الى بلوغ عالم عادل وإنساني بحق يقوم على أساس من الاحترام والمساواة . وفي اعتقادي أن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل المزمع عقده في نهاية هذا الاسبوع ستكون له أهميته في زيادة الوعي بمسألة حقوق أطفال العالم .

ولقد أسهمت الامم المتحدة إسهاما ضخما في ذلك المد الديمقراطي بإرسالها أفرقة من المراقبين للاشراف على الانتخابات الحرة في شتى أنحاء العالم ، وبشرت تحت شعار "بطاقات اقتراع لا طلقات رصاص" بإعمال مبدأ تقرير المصير القائل بأن مستقبل أي أمة لا بد أن يتحدد وفقا لارادة شعبها . وأنا على ثقة من أن الامم المتحدة ستنهض بدور متزايد الاهمية في كفالة حقوق الانسان الاساسية والحرية الاقتصادية .

وعلى الرغم من أن غالبية العالم الحر حظيت في فترة ما بعد الحرب بالتنمية والرخاء ، فإن كثيرا من البلدان النامية ما زال يحيق بها فقر يطحنها ودين تعجزها . واذا كان المجتمع الدولي يريد أن يحقق تنمية مستمرة فعلينا أن نناضل من أجل ضمان مشاركة البلدان النامية في تلك التنمية . وهناك مشاكل عديدة أخرى ، مثل المشاكل التي تتعلق بالبيئة العالمية والمخدرات التي تؤثر على البشرية جمعاء ومن ثم تتطلب استجابة مشتركة . ولأنه من المستحيل بشكل واضح على أي بلد بمفرده أن يتصدى لحل هذه المشاكل ، فإن التعاون عن طريق منظومة الامم المتحدة يصبح أمرا جوهريا .

ومنذ الحرب العالمية الثانية انتهجت ايابان سياسة خارجية تستهدف في المقام الاول تحقيق السلم تمشيا مع دستورها السلمي ، فجعلت أنشطتها العسكرية قاصرة تماما على الدفاع وحده ، وسعت الى حل الخلافات مع الدول الاخرى عن طريق المناقشات . وتستند الروح التي تميز دستور اليابان الى أساس من مبدأ التسوية السلمية للمنازعات المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة . ولذلك ، فمنذ أن قبلت اليابان في عضوية الامم المتحدة ، جعلت من الامم المتحدة جزءا بالغ الاهمية من سياستها الخارجية . وقد عقدت اليابان العزم على ألا تصبح قوة عسكرية يمكن أن تشكل خطرا على غيرها من الدول ، وأن تتمسك بشدة بمبادئها غير النووية الثلاثة ، وعلى ألا تصدّر الاسلحة للدول المتحاربة أو الدول التي تقف على شفا الحرب ، وأن تسهم في تحقيق الاستقرار العالمي بالطرق السلمية .

وستسعى اليابان استنادا الى موقفها القائم على ممارسة الالتزامات الدولية التي ترى أنها مناسبة تماما ، وفي ضوء موقفها الثنائي كدولة آسيوية تقع على المحيط الهادئ وكديمقراطية صناعية ، الى الاسهام في خلق عالم أفضل واتباع سياسة خارجية نشطة سعيا لتحقيق السلم والاستقرار عن طريق المجتمع الدولي .

عندما خاطبت الجمعية العامة في السنة الماضية ، أعلنت أن اليابان ستتعاون قدر طاقاتها في إقرار السلم العالمي عن طريق الجهود الدبلوماسية ؛ وتقديم الدعم

المالي والدعم بالموظفين لعمليات الامم المتحدة لصيانة السلم ، وتقديم المساعدة للاجئين ولاعمال اعادة التاهيل الوطني في أعقاب حل المنازعات . والى جانب الاستمرار في تشجيع هذا التعاون من أجل قضية السلم ، عقدت اليابان العزم على المساهمة على نطاق واسع في المسائل الشديدة الإلحاح التي تواجه المجتمع الدولي وهي : إرساء السلم في أنحاء العالم ، والاستقرار ، والديمقراطية ، جنبا الى جنب مع الاستمرار في تشجيع هذا التعاون من أجل قضية السلام .

ولذا ، فإن اليابان على استعداد لأن تتعاون بكل السبل الممكنة في حدود دستورها حتى يمكن لآلية الأمن الجماعي في الامم المتحدة أن تعمل بفعالية . وردا على غزو العراق للكويت ، قررت اليابان بصورة مستقلة فرض جزاءات اقتصادية حتى قبل أن يتخذ مجلس الامن مثل هذا الاجراء ، وهي تتقيد بشدة بكل نصوص قرارات مجلس الامن . وسعيا للاسهام بقوة في الجهود الدولية لاستعادة السلم والاستقرار في منطقة الخليج ، استجابت اليابان للنداء الموجه لتقديم الدعم المادي والدعم في ميدان النقل والدعم الطبي والمالي . كما تقدم اليابان المساعدة الى اللاجئين الكثيرين الذين أوجدهم ذلك النزاع ، وتقدم الدعم الاقتصادي الى أكثر البلدان تضررا بالمشكلة في المنطقة . وتدعو اليابان العراق الى الاستجابة لقرارات مجلس الامن المتكررة والانسحاب على الفور وبلا شروط من الكويت . إن الاجراءات العراقية التي تحول دون رحيل الكثير من اليابانيين وغيرهم من المواطنين الاجانب المحجوزين في العراق غير مقبولة من الناحية الانسانية ولا من ناحية القانون الدولي . وتطالب اليابان حكومة العراق بأن تسمح لهؤلاء الناس بمغادرة البلد باسرع ما يمكن . وآمل أن يواصل الامين العام جهوده لتحقيق هذه الغاية .

لقد اتسع نطاق أنشطة صيانة السلم التي تضطلع بها الامم المتحدة وتكشفت هذه الانشطة في السنوات الاخيرة . ويسعدني بوجه خاص أن مجالات الاسهام المدني قد اتسع نطاقها مما أتاح اشتراك عدد أكبر من البلدان فيها . وأشير بوجه خاص الى عمليات الرصد المدنية للانتخابات وإدراج وظيفة ادارية مدنية على النحو المعتزم في

العمليات الخاصة بكمبوديا والصحراء الغربية . وبذلك تشارك الامم المتحدة في اقامة حكومات ديمقراطية ، فتحقق بذلك ما فيه مصلحة المجتمع الدولي بأسره . وقامت اليابان بجهد خاص لدعم عمليات صيانة السلم ، بما في ذلك الاسهام الطوعي في نفقات إنشائها ، وكذلك الاسهام في الصندوق الاستئماني الخاص بتعزيز قاعدتها المالية . واود أن أدعو الدول الاخرى الاعضاء أن تحذو حذونا . كذلك وفرت اليابان عاملين مدنيين في أفرقة مراقبي الانتخابات في ناميبيا ونيكاراغوا ، وأؤكد للجمعية العامة أن اليابان ستستمر في إمداد هذه الانشطة بالدعم المالي والدعم بالعاملين .

وفي محاولة أخرى لزيادة مشاركة اليابان ، أعلن رئيس الوزراء كايفو أنه سيستعرض النظام القانوني لليابان وسيدرس بجدية سن قوانين جديدة منها على سبيل المثال : قانون التعاون مع الامم المتحدة من أجل السلم . وهذا من شأنه أن يمكن اليابان ، في إطار دستورها ، من الاضطلاع بمسؤوليات أكبر فيما يتعلق بأنشطة الامم المتحدة للحفاظ على السلم والاسهام في الجهود الدولية لدعم هذه الانشطة . والواقع أن الحكومة تشترك الآن في مداولات مكثفة بخصوص هذه القوانين . وفي اعتقادي أن اليابان تستطيع أن تسهم على نحو أفضل في خدمة قضية السلم العالمي ، وبطريقة تتسق مع دستورها السلمي عن طريق الاسهام في أنشطة الامم المتحدة لاستعادة وصيانة السلم والاستقرار الدوليين .

إن التغييرات العنيفة التي شاهدناها في أوروبا تنتشر الى مناطق أخرى وبدأت تترك أثرها على العالم . ففي منطقة آسيا والمحيط الهادئ تشمل تلك التغييرات تحسين العلاقات الصينية - السوفياتية والعلاقات الكورية السوفياتية والبدء في الانسحاب السوفياتي من منغوليا وخليج كام ران ، وعملية نشر الديمقراطية في منغوليا . ولا شك أن تلك التغييرات ستعقبها أخرى ، ومع ذلك ، ما زال الاتحاد السوفياتي في الوقت ذاته يحتل الاقاليم الشمالية من اليابان ، ولم يحل الاستقرار بعد في شبه الجزيرة الكورية ، وهناك مشاكل كثيرة ما زالت تعترض طريق التسوية السياسية الشاملة في كمبوديا . وعلاوة على ذلك ، هناك مخاوف من تصاعد النزاع بين الهند وباكستان حول كشمير .

إن للسلم والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تأثيرا مباشرا على استقرار اليابان ذاتها ، وأرى أنه من الضروري أن نعمل سويا من أجل تبديد الريبة السياسية وحل سائر مشاكل المنطقة . ولذلك ، تقوم سياسة اليابان ، التي هي جزء من جهودها الدبلوماسية ، على تشجيع قيام حوار أكثر قوة واتساما بالطابع البنّاء بين جميع البلدان المعنية .

وفي هذه الحقبة ، عندما تتشكل علاقات جديدة على مستوى العالم كله تستند الى الحوار والتعاون ، يحدوني الأمل في إحراز تقدم على طريق تطبيع العلاقات اليابانية السوفياتية ، بما يؤدي الى تسوية مسألة الأقاليم الشمالية التي لم تسو حتى الآن ، وإبرام معاهدة سلام بين بلدينا . ومن شأن إحراز التقدم في هذه المجالات أن يسهم بلا حدود لا في دعم السلم والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ فحسب ، بل أيضا في المساعدة على أن يمتد التحسن المضموني في العلاقات بين الشرق والغرب الجاري في أوروبا الى أنحاء أخرى من العالم . وعلى هذا الأساس ستواصل اليابان على نحو أكبر توسيع مجال الحوار وتعزيزه ، وآمل بالمثل أن يبذل الاتحاد السوفياتي مزيدا من الجهود لتحسين العلاقات تحسينا جوهريا .

إن استمرار انفتاح جمهورية الصين الشعبية على العالم وتمتعها بالاستقرار الداخلي له أهمية أساسية بالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ . وتأمل اليابان أن تواصل الصين اتباع سياسات إصلاحية وانفتاحية ، وستواصل اليابان من جانبها سياسة تقديم كل تعاون ممكن لهذه الجهود الصينية الرامية الى التحديث .

إن التوصل الى تسوية سياسية شاملة تشترك فيها الامم المتحدة أمر أساسي لاي حل دائم لمشكلة كمبوديا التي طال أمدها ؛ وعقب المؤتمر الدولي الذي عقد في باريس في العام الماضي - بذلت الجهود على الصعيد الدولي والاقليمي والوطني ، لدى الاطراف الرئيسية ، من أجل التوصل الى تسوية سياسية وقد استضافت اليابان ، بوصفها هي نفسها أمة آسيوية ، مؤتمر طوكيو المعني بكمبوديا في محاولة لايجاد حل لهذه المشكلة التي تعد العامل الرئيسي لزعزعة الاستقرار في المنطقة ، كما تشارك أيضا مشاركة نشطة في عملية السلم .

إن قوة الدفع صوب السلم تتصاعد وذلك بقيام أعضاء مجلس الامن الدائمين بصياغة إطار للتسوية وعن طريق تشكيل المجلس الوطني الاعلى في اجتماع جاكارتا . ويحدوني وطيد الامل في أن يتسنى انعقاد مؤتمر باريس قريبا . وإن تسوى المشاكل المتبقية ، وأن يتم إقرار السلم في كمبوديا في المستقبل القريب . وتنظر اليابان الآن في الطريقة التي يمكنها بها التوسع في التعاون مع أنشطة صيانة السلم التي تضطلع بها الامم المتحدة ، ثم توسيع تعاونها بعد إقرار السلم مع جهود اعادة التاهيل الوطنية .

إن مسالة شبه الجزيرة الكورية يجب ، من حيث المبدأ ، أن تسوى سلميا عن طريق الحوار المباشر بين سلطات الشمال والجنوب . واليابان إذ تقدر غاية التقدير اجتماع رئيسي وزراء الشمال والجنوب التاريخي الذي عقد بسيول في أوائل هذا الشهر ، يحدوها الامل في إحراز مزيد من التقدم في الحوار بين الشمال والجنوب . وفي ضوء هذا الوضع الجديد ، تعمل اليابان على نحو ايجابي لتحسين العلاقات مع كوريا الشمالية ، مع إيلاء الاعتبار اللازم للحفاظ على التوازن السياسي الدولي ، واليابان تامل في أن تسهم في تهيئة مناخ يفضي الى مزيد من الحوار بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . وفضلا عن ذلك ، نتمسك بموقفنا الذي يرحب بانضمام كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية الى الامم المتحدة باعتباره تدبيرا مؤقتا صوب تحقيق هدف توحيد شبه الجزيرة . وهذا من شانه أيضا أن يسهم في تخفيف حدة التوترات ويعزز عالمية الامم

المتحدة . ويحدونا الامل في أن تجرى محادثات بنّاءة بين الشمال والجنوب على أساس نتيجة الاجتماع الاخير الذي عقد على مستوى رئيسي وزراء الشمال والجنوب .

إنني أعلق أقصى أهمية على التقدم المحرز مؤخرا في جنوب افريقيا صوب القضاء على الفصل العنصري ، إن المفاوضات الاولية بين حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي قد مهدت الطريق لمفاوضات حقيقية حول صياغة دستور جديد ، وأعتقد أن هذا يمثل خطوة هامة صوب إيجاد حل سلمي للمشكلة . وتؤيد اليابان جهود كل المسؤولين المعنيين في جنوب افريقيا لاقامة نظام ديمقراطي حر تستأصل فيه شأفة الفصل العنصري استئصالا تاما .

وعلينا ألا ننسى أنه حتى الآن ما زال القتال الداخلي مستمرا في أفغانستان . وقد أكدت اليابان مرارا على أن الاستقرار الحقيقي لا يمكن أن يتحقق في أفغانستان دون اقامة حكومة تضم القاعدة العريضة التي تعكس الارادة الشعبية . وتعمل اليابان على نحو نشط لاعادة اللاجئين الى وطنهم وذلك - على سبيل المثال - بالاسهام في مكتب منسق برامج المساعدة الانسانية والاقتصادية المتصلة بأفغانستان . ويحدوني خالص الامل في أن يتمكن الشعب الافغاني نفسه ، بالجهود المستميتة التي يبذلها ، من حل مشاكله ، وأن يتسنى عن طريق المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي استعادة السلم والاستقرار الى أفغانستان وأن يتمكن اللاجئون من العودة الى ديارهم في أقرب وقت ممكن .

لقد دأبت اليابان على تأييد جهود ومبادرات بلدان أمريكا الوسطى الرامية الى استعادة السلم في تلك المنطقة . إننا نولي غاية الاهمية لتغيير الحكومة في نيكاراغوا عن طريق انتخابات حرة ونزيهة أجريت تحت إشراف الامم المتحدة ، ويحدونا الامل في أن يتحقق وقف إطلاق النار في السلفادور بمعاونة الامم المتحدة .

أما في مجال تحديد الاسلحة ونزع السلاح فإنه مما يثلج الصدر أن تم الاسراع بمحادثات خفض الاسلحة الاستراتيجية والمفاوضات المتعلقة بالقوات التقليدية في أوروبا . وهذا التقدم يبرهن على التحسن الشامل في علاقات الشرق والغرب ويعززه في آن واحد .

وعلاوة على ذلك ، ثمة مسالة تزداد إلحاحا باطراد وهي كيفية تنظيم وصيانة بل وتعزيز الترتيبات العالمية المناهضة لانتشار أسلحة التدمير الشامل بما فيها الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وكذلك القذائف وغيرها من الاسلحة . ويبرهن الوضع الراهن في الخليج برهانا ساطعا على ذلك . وإنني مقتنع بأن سياسة اليابان الصارمة في تقييد تصدير الاسلحة قد أسهمت في صيانة السلم والامن الدوليين . ونظرا لانني أعتقد انه من الحتمي وجود مزيد من الانفتاح ومزيد من الشفافية في نقل الاسلحة التقليدية ، فإنني آمل غاية الامل في أن يتسنى التوصل الى خاتمة ايجابية بشأن هذه المسالة في مداولات فريق الخبراء كما طلب ذلك قرار الجمعية العامة .

ولئن كان المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية الذي اختتم أعماله مؤخرا لم يصدر إعلانا ختاميا ، فإنه أكد من جديد على أهمية بنية المعاهدة . وستواصل اليابان العمل على صيانة نظام عدم الانتشار النووي وتعزيزه وتطالب كل الموقعين على المعاهدة بالاحترام الصارم لاحكامها . ونحن نعتقد أن حضور الصين وفرنسا بوصفهما مراقبين في هذا المؤتمر الاستعراضي قد أفاد في جعل نظام عدم الانتشار النووي أكثر عالمية ، ونحن نناشد كل البلدان الحائزة لاسلحة نووية وغير الحائزة لتلك الاسلحة ، على حد سواء ، أن تنضم الى المعاهدة في أقرب وقت ممكن إن لم تكن قد انضمت اليها بالفعل .

وعلى نفس المنوال ، شعرت اليابان بالسعادة لأن مؤتمر نزع السلاح في جنيف واللجنة المخصصة قد انعقدا مرة أخرى هذا العام للتداول حول المسائل المضمونية المتصلة بحظر التجارب النووية أو الحد منها . ويعد تبادل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لصكوك التصديق الخاصة بمعاهدتين متصلتين بإجراء التجارب النووية أمرا مشجعا أيضا . ويحدونا الامل في أن يستكمل هذا العمل في العام القادم .

واذا كنا سنتوصل في يوم من الايام الى حل جذري لمسالة الاسلحة الكيميائية ، فمن الضروري أن نبذل جهودا اضافية بروح الاعلان الختامي لمؤتمر باريس ، كيما يتفق مؤتمر نزع السلاح في جنيف في وقت قريب على حظر شامل لهذه الاسلحة . إن المبادرات

التي اتخذت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي زمامها مؤخر بشأن هذه المسألة جديرة ببالغ احترامنا .

وستواصل اليابان ، من جانبها ، العمل في الامم المتحدة وفي مؤتمر نزع السلاح في جنيف وفي غيرهما من المحافل ، من أجل التوصل الى تحديد للاسلحة ونزع سلاح بصورة فعّالة .

إن اليابان بوصفها ديمقراطية صناعية تسهم بنشاط وفعالية في التحرك الواضح في أماكن عديدة حول العالم صوب الديمقراطية . إن سياسة اليابان الاساسية تتمثل في التعاون بنشاط ، حسبما هو ملائم لكل حالة ، مع البلدان التي تقوم بنفسها بعملية التحول الى الديمقراطية .

وستستمر اليابان بالتنسيق مع غيرها من الديمقراطيات الصناعية في تأييد الحكومات الديمقراطية التي شكلت في أوروبا الشرقية تأييدا فعّالا .

إنني أعتقد أنه يتعين علينا أن نبرهن على تأييدنا للجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل التحول الديمقراطي وذلك بمد يد المساعدة الاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة اليها .

كما هو واضح من الجهود التي تبذل من أجل البيرسترويكا في الاتحاد السوفياتي ومن التحول الى اقتصادات السوق في أوروبا الشرقية ، إن نظام حرية التجارة المرتكز أساسا على مبادئ اقتصاد السوق كان هو القوة الدافعة وراء التطور الديناميكي للاقتصاد العالمي .

وعلاوة على ذلك ، نأمل ألا يتردى تكامل المجموعة الاوروبية المحدد له عام ١٩٩٢ ، في الاقليمية والحمائية ، بل يكون مفتوحا لبقية العالم . ومن الضروري الحفاظ على نظام حرية التجارة وتعزيزه من أجل ضمان تنمية مطردة في كل مكان ، بما في ذلك أوروبا الشرقية والبلدان النامية . وبناء على ذلك تتمثل مهمتنا العاجلة للغاية في ضمان اختتام جولة أوروغواي بنجاح ، ووقف مد الحمائية ، واعادة هيكلة النظام التجاري الدولي للقرن الحادي والعشرين . ونظرا لانه لم يعد هناك متسع

للمفاوضات سوى ما يزيد قليلا عن شهرين فمن الضروري أن تشرع كل حكومة معنية ، لديها الرغبة السياسية ، في بذل جهد متضافر لحسم القضايا المتبقية .

يجب ألا يكون للجهد الرامي الى مؤازرة بلدان أوروبا الشرقية في انتقالها الى اقتصادات السوق أثره السلبي على المساعدة المقدمة للبلدان النامية . وقد أعيد تأكيد هذا الموقف في الاعلان الاقتصادي لقمة هيوستون . إن الدعم المقدم الى البلدان النامية وخاصة البلدان غير المنتجة للنفط ، يكتسي أهمية خاصة نظرا لتأثرها بالوضع الراهن في الخليج . ومن ثم ، يتعين علينا أن نسلم بأن البلدان النامية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، إذ تسعى جاهدة الى التغلب على الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها ، في أمس الحاجة الى تعاوننا معها الآن أكثر من أي وقت مضى .

وقد عززت اليابان بشكل منهجي مساعداتها الانمائية الرسمية في مسعى لتوسيع نطاق تدفق رأس المالي والتعاون التقني للبلدان النامية . ونتيجة لذلك ، أصبحت اليابان أكبر مانح للمساعدة الانمائية الرسمية في العام الماضي . وفي الوقت نفسه ، تعمل اليابان من أجل تنفيذ تدابير إعادة تدوير الاموال الخاصة والعامة على أساس غير مقيد إلى البلدان النامية المثقلة بعبء الدين وغيره من المشاكل .

وتحتاج البلدان النامية غير الساحلية في جنوب الصحراء الافريقية ومناطق اخرى الى ايلائها اعتبارا خاصا في كفاحها ضد انخفاض الاسعار السوقية لسلعها الاساسية الاولية ، وتدني معدلات نموها ، والعجز في ميزانها التجاري ، ومديونيتها المتصاعدة وغير ذلك من المصاعب الجمة . وما برحت اليابان تعزز دعمها لجهود التكيف الهيكلي الاقتصادي لهذه البلدان بتقديمها في إطار تعاوني منحا رأسمالية غير مرتبطة بمشاريع فضلا عن مساعدات في صورة منح لمقابلة الالتزامات الناجمة عن القروض السابقة المقدمة بالين . وقد اضطلع مؤتمر باريس الاخير لاقل البلدان نموا بدور هام في توجيه انتباه العالم الى المحنة الشديدة التي تعانيها هذه البلدان والحاجة الى التعاون الدولي في هذا الشأن . وتعتزم اليابان تقديم المساعدة الى هذه البلدان قدر استطاعتها .

ومع زيادة ما تدفعه اليابان من المساعدات الانمائية الرسمية مما يجعلها أكبر بلد مانح في العالم ، كثيرا ما يطلب مني أن أبين ما اذا كانت هذه المساعدات تستهدف بحق تلبية الاحتياجات الفعلية للبلدان المتلقية لها ، وما اذا كان يجري إيلاء الاهتمام الواجب بالشواغل البيئية في مشاريع التنمية ، وما اذا كانت هذه المساعدات تستخدم بشكل فعال . وآمل أن يتحسن نظام تقييم فعالية المعونة وأن يتعزز الحوار بشأن سياسات وبرامج المعونة بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية . وتضطلع الامم المتحدة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وغيرهما من الهيئات الدولية المعنية بدور رئيسي في هذا الخصوص ، وأقترح أن يجري تعزيز كل التدابير الممكنة لتحقيق هذه الغايات .

وترتبط التغييرات السياسية والاقتصادية المذهلة التي يشهدها المجتمع الدولي الآن ارتباطا وثيقا بأوجه التقدم المحرز في مجال العلم والتكنولوجيا . فمنذ اختراع القاطرة البخارية الذي أدى إلى الثورة الصناعية وغير الهيكل الاجتماعي تغييرا لا رجعة فيه ، أثرت الابتكارات العلمية في الطريقة التي تطور بها المجتمع . ونجد اليوم أن الفتوحات التي تحققت فيما يتعلق بتوابع الاتصالات جعلت من الممكن تبادل المعلومات والصور في وقتها الأصلي ، كما أن الفتوحات في مجال تكنولوجيا النقل جعلت بإمكاننا زيادة تكرار السفر وسرعته . والواقع أن النقل الفوري للمعلومات كان عاملا رئيسيا في إحداث سلسلة ردود فعل الاصلاح الجذري والسريع في أوروبا الشرقية . وتتيح الفتوحات العلمية والتكنولوجية امكانيات لا حدود لها للتقدم الانساني .

غير أن الوجه الآخر لهذه العملة يتمثل في التقدم المثير للجزع في تكنولوجيا الاسلحة وما ينطوي عليه من احتمالات القضاء التام على المجتمع الانساني . وأدت الزيادات الهائلة في الانتاج والاستهلاك التي صاحبت الفتوحات العلمية والتكنولوجية بدورها إلى مشاكل ارتفاع حرارة الجو العالمي ، وتدمير طبقة الأوزون ، واستنفاد الغابات المطيرة الاستوائية ، وظهور الأمطار الحمضية ، والتصحر الزاحف ، وغير ذلك من عوامل اضطراب التوازن الايكولوجي العالمي .

ونظرا لأن هذه المسائل ذات أهمية ملحة للغاية للمجتمع العالمي برمته ، فإنه يتعين على الأمم المتحدة بوصفها اكبر منظمة عالمية للجنس البشري أن تعبئ كل القدرات المتاحة لها في السعي للتوصل الى الحلول المطلوبة .

لقد بذلت اليابان جهودا مثابرة للتغلب على مشاكل التلوث البيئي فيها ، أدت مثلا الى تحقيق أدنى مستوى من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون بالنسبة لناتجها القومي الاجمالي مقارنة بأي بلد صناعي في العالم . وأؤكد للجمعية العامة أن اليابان ستستخدم كل ما لديها من خبرة وتجربة وحكمة في مجال العلم والتكنولوجيا ، فضلا عن قوتها الاقتصادية ، في الإسهام بمزيد من القوة في التعاون الدولي فيما يتعلق بالمسائل البيئية العالمية . ومما يتفق مع سياستها تلك ومع دعمها المستمر لانشطة

برنامج الامم المتحدة للبيئة والمنظمة الدولية للاخشاب الاستوائية وغيرهما من الهيئات المعنية ، عملت اليابان على زيادة مساعدتها الانمائية الرسمية للبرامج البيئية الى ٣٠٠ بليون ين تقريبا على امتداد فترة الثلاث سنوات ١٩٨٩ - ١٩٩١ . وتقوم اليابان أيضا بدور نشط في الاعمال التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد عام ١٩٩٢ ، وستقدم التعاون لدعم البلدان النامية وذلك مثلا عن طريق الصندوق المتعدد الاطراف في إطار بروتوكول مونتريال .

وتشكل عملية نقل التكنولوجيا جزءا هاما من المساعدة التي تقدم الى البلدان النامية . ويجري الآن إعداد دراسة بشأن إمكانية اقامة مركز لصون البيئة العالمية في اليابان يتبع برنامج الامم المتحدة للبيئة . وسيعمل هذا المركز كهيئة مركزية لتنسيق جمع البيانات التقنية اللازمة لتلبية احتياجات البلدان النامية ، وتوفير فرص الحصول على التكنولوجيا المناسبة عن طريق البرامج التدريبية وغيرها . وبمجرد أن يتخذ برنامج الامم المتحدة للبيئة قرارا رسميا في هذا الشأن ، ستتعاون حكومة اليابان مع الجهود المبذولة لإنشاء هذا المركز .

لقد أعلن عن جعل عقد التسعينات العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية . ونظرا لان اليابان كانت من بين البلدان التي اقترحت ذلك ، فإنها تناشد كل بلدان العالم أن تبذل قصارى جهدها لإذكاء الوعي الدولي بالكوارث الطبيعية بغية الحد من الاضرار التي تنجم عن هذه الكوارث الى الحد الادنى وحماية البيئة العالمية .

وكان ميدان الطب هو الميدان الذي اكتسبنا فيه بالخبرة المباشرة مزايا العلم والتكنولوجيا ، ومن الواضح أن التعاون الدولي في هذا الميدان بالغ الاهمية إذا ما أردنا المضي الى إقامة مجتمع عالمي يستطيع كل الناس أن يعيشوا فيه حياة صحية كاملة . وأمكن إلى حد كبير ، عن طريق الفتوحات التي تحققت في مجال الطب ، استئصال شافة السل والجدري وأمراض أخرى كثيرة كانت تثير الرعب . ونأمل في أن يتم في المستقبل غير البعيد ايجاد وسائل فعالة لعلاج السرطان ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة (الايدز) .

وكان حادث تشرنوبل ذكرى قاسية لما تنطوي عليه الفتوحات التكنولوجية من احتمالات تهدد بقاء الجنس البشري ذاته . وفي هذا العام دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى تقديم المساعدة على أساس ثنائي ومتعدد الاطراف الى ضحايا ذلك الحادث المفجع . ونظرا لأن اليابان كانت البلد الوحيد الذي عانى من آثار القنابل الذرية فإنها تعتزم استخدام الخبرة التي اكتسبتها في هذا الميدان لإفادة هؤلاء الضحايا .

ومن المسائل الاخرى التي لا يمكن حسمها إلا بالتعاون الدولي مشكلة المخدرات ، وهنا أيضا يحدونا أمل كبير في أن تضطلع الامم المتحدة بدور فعال . وتؤيد اليابان صندوق الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، وهي تعمل من أجل تنفيذ برنامج العمل العالمي والإعلان السياسي اللذين اعتمدتهما الدورة الاستثنائية المعنية بالمخدرات . واتساقا مع هذه الجهود ، اقترحت اليابان عقد مؤتمر للمخدرات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لتعزيز وتنسيق التعاون الاقليمي بشأن هذه المسألة .

وفي عصر التغير هذا يصبح من المهم التفكير بجدية فيما اذا كانت أدوار الامم المتحدة ووظائفها تتناسب تماما مع النظام الدولي الآخذ في النشوء . فمجلس الامن ، مثلا ، له دور متزايد الاهمية في عصر الحوار والتعاون هذا في مجال حفظ السلم وإحلاله ؛ وينبغي للمجلس أن يشرع مع الامين العام ، حتى قبل نشوب النزاع ، في بذل جهود دبلوماسية وقائية للتحذير من الخطر وتخفيف حدة التوتر . وأعتقد أنه ينبغي وضع نظام يكون قادرا ، في حالة تعرض السلم والامن الدوليين لأي تهديد ، على تمكين مجلس الامن من القيام بأنشطة لتقصي الحقائق وايفاد بعثات من المراقبين ، وتمكين الامين العام من بذل جهود للتدخل ومنع نشوب النزاع في مرحلة مبكرة . فمن شأن مثل هذا النظام أن يشكل وسيلة فعالة جدا لمنع تصعيد المنازعات . واليابان على استعداد لأن تعمل بإخلاص مع الدول الاعضاء الاخرى لاتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز هذه الوظائف المتعلقة بمنع نشوب النزاع .

وينبغي لكل الدول الاعضاء أن تشارك مشاركة كاملة في أنشطة الامم المتحدة ، وأن تعمل على قدم المساواة في عصر التعاون الجديد هذا . واتساقا مع هذا المبدأ

أعتقد أن النصوص الخاصة بما يسمى الاعداء السابقين والتي ما زالت في الميثاق أصبحت غير مناسبة على الإطلاق ولا معنى لها بالمرة في هذا العصر الجديد . وأود أن اطلب إلى أعضاء الامم المتحدة الآخرين أن يتفهموا ذلك وأن يؤيدوا ازالة هذه النصوص* .

---

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

ان الرد السريع من الامم المتحدة فيما يتصل بالازمة العراقية قد فتح أعين الزعماء والشعوب في العالم كله على جدوى الامم المتحدة ولاسيما جهودها لحفظ السلم واستعادته . وفي اليابان ، تقدم وسائط الإعلام تقارير مفصلة عن كل اجتماع لمجلس الامن ، وتحليلات مستفيضة عن كل تحرك دبلوماسي يقوم به الامين العام . وفي الوقت نفسه ، تجري الآن مناقشة عامة جادة حول الكيفية التي يمكن بها لليابان ، وهي دولة مسالمة ، أن تتعاون تماما مع الامم المتحدة في تحقيق السلم العالمي . وانني على ثقة بأن تجري مناقشات مماثلة في أماكن اخرى من العالم .

ولم يحدث أن كانت الآمال وطيدة بمثل هذا القدر في أن تضطلع الامم المتحدة بدور قيادي مهم سعيا لتحقيق السلم والاستقرار العالميين ، ولايجاد مجتمع حر وديمقراطي تحترم فيه حقوق الانسان ، ولتحقيق الرخاء الدائم ، ولحل المشاكل البيئية وغيرها من المشاكل العالمية التي تواجه الجنس البشري .

اننا الآن في العقد الاخير من القرن العشرين ، ونحن اذ ننظر الى الخلف ، يتضح لنا أنه كان عقد حروب ومنازعات طويلة الامد . وينبغي أن يكون واضحا أيضا أن القرن الحادي والعشرين يجب أن يكون قرنا يسوده السلم والتعاون .

ويتعين على جميع الدول أن أن تتعاون للحفاظ على البيئة العالمية ، والحد من اساءة استعمال المخدرات ، وردع الارهاب الدولي ومنع استنزاف موارد الارض .

وبعد أن أصبحت الامم المتحدة من مواطن الاهتمام المركزية في سياسة اليابان الخارجية منذ أن قبلت عضوا فيها ، تثق اليابان ثقة تامة في المنظمة ، وهي مصممة على بذل كل جهد ممكن لتحقيق السلم والاستقرار العالميين ، ولإقامة مجتمع دولي انساني ، وللابقاء على هذا الكوكب الجميل .

السيد دينسبير (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن اهنئكم بمناسبة انتخابكم . ان مهاراتكم المهنية ولطفكم ، التي اتيحت لي فرصة التعرف عليها خلال زيارتي الاخيرة الى بلدكم ، ستشتد الحاجة اليها لتوجيه الدورة الحالية للجمعية العامة .

لقد كان العام المنصرم الى حد بعيد عام أوروبا . فالنصف الشرقي من أوروبا يتعيد حريته وسيادته .

إن رئاستكم تبدو لي بمثابة رمز . انتم تشغلون هذا المنصب بصفتكم ممثلا لبلد أوروبي قريب أيضا من افريقيا ، وميناؤه المسمى بميناء لافاليتا كان لقرون محل صراعات وملاذا دائما على الطرق بين أوروبا وآسيا ، وبين الغرب والشرق ، كما كان يقال في زمن رويارو كيبلينغ ، أو بين الشمال والجنوب كما بدأنا نقول هذه الايام . ان الدورات الاخيرة للجمعية العامة تدل فعلا على أن الامم المتحدة بدأت تعود الآن الى ما كان متوافرا لها من الفرص زمن تاسيسها . والفضل في نجاح دورة العام الماضي يعود الى سلفكم الجنرال جوزف ن. غاربا ، ممثل نيجيريا ، الذي هو جدير بامتناننا .

لقد غدا من المألوف أن نعالج هنا جميع المجالات الخاصة التي تتناولها انشطة الامم المتحدة . وساعقب بالتاكيد على بعض هذه المجالات اليوم ، وسنعرب عن وجهة نظرنا فيما يتعلق ببعضها الآخر في وقت لاحق . بيد انني أشعر بالحاجة الى أن اتكلم عن نفسي بعض الشيء الامر الذي لن يستغرق وقتا طويلا .

انه ليشرفني بوجه خاص ان يرحب بي في مجتمع الامم بصفتي أول وزير خارجية لتشيكوسلوفاكيا المحررة حديثا . وقبل اثنتين وعشرين سنة كنت جالسا في هذه القاعة في الركن المخصص للصحافة اصغي الى بيان ادلى به وزير الخارجية السوفياتي وقتذاك اندريه غروميكو ، وكان يعرض حججا لدعم تعريف كلمة العدوان . كان التعريف جيدا ولكنني شعرت بقشعريرة تسري في بدني ، كان غروميكو يتكلم وكأنه لا يعرف انه يحدد ويصف ويدين على وجه التحديد ما ارتكبه بلده ضد تشيكوسلوفاكيا فيما قبل ذلك اليوم بما لا يزيد على ستة أسابيع . ولسنوات عديدة لاحقة ، تابعت من الاماكن التي كان علي أن أعيش وأعمل فيها بسبب العدوان - وأحيانا من السجن - الصعوبات التي واجهت هذه المنظمة وفي بعض الاحيان الشلل السياسي الذي اصابها ، وكذلك تابعت سيلا من الخطب الرنانة والاتهامات المتبادلة . ولم يتغير الحال الا اعتبارا من السنوات القليلة الماضية حين برزت بعض النتائج بسبب التطورات الايجابية في الجزء الشرقي من اوروبا

واسباب أخرى . ونحن مدينون في ذلك بقدر كبير لجهود الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار التي لا تعرف الكلل . الامر الذي أدى الى اضطلاع الامم المتحدة بدور قيم في تحقيق استقلال ناميبيا مثلا ، وفي التأكيد على معايير دنيا لحقوق الانسان .

لقد قلت ان العام المنصرم كان عام اوروبا ، عام فشل تاريخي لانظمتها الاستبدادية . وبلدي أيضا ، يجدد الان ، بعد ٥٠ سنة ، ولاءه لتقاليده الديمقراطية . نحن لا نزال مندهشين بعض الشيء . فقبل ما لا يزيد على عام ، كنت أعيش في بلد يسوده اللااخلاقية والتقهقر الاقتصادي والاضطهاد البوليسي . أما الآن فأنا أعيش في بلد كله أمل ، بلد جرت فيه انتخابات حرة فعلا وهو يتخذ الخطوات الاولى لإدخال اقتصاد السوق . قبل عام كنت أعمل مسؤولا في حجرة التسخين ، وأنشر سرا جريدة مستقلة ، وكنت ملاحقا من قبل الشرطة السرية . أما اليوم فأنا اخاطبكم بصفتي وزير خارجية بلدي .

وفي قلب اوروبا ، وعلى مفترق طرق التاريخ الاوروبي ، كثيرا ما اضطررنا الى التفكير في مكاننا داخل مجتمع الامم . ثمة جيوش كانت تجتاح اراضينا ، وهناك عدد من الحروب الاوروبية انطلقت شرارتها من بلدي وانتهت فيه . وقد اجبرتنا غير مرة دول تفوقنا قوة على تقديم مصالحها على مصالحنا . وعندما كنا لا نرغب في فعل ذلك - كما حدث في وقت ميونيخ او ربيع براغ - أرسلت قوات لاخضاعنا . ومع ذلك نجحنا في استعادة انفسنا .

إن الرئيس الاول لتشيكوسلوفاكيا ، توماس غاريغ ماساريك ، كان يرى أن العظمة ليست مسألة ترتبط بالمساحة أو بعدد السكان ، بل هي مسألة قوة داخلية ، وحق ، وحضارة ، وثقافة ، مسألة ما يستطيع الانسان او الامة ان يقدما لاثراء تراث الانسانية المشترك ، مسألة القيم التي يبتكرها الفرد ويوفرها للآخرين . اننا نريد ان نواجه هذا التحدي فيما نحن على عتبة الديمقراطية الجديدة في بلادنا .

ان التداعي السريع للبنى الشمولية في اوروبا الوسطى والشرقية جاء نتيجة أنشطة شعب يتوق الى العيش في حرية وفي مجتمع عادل وديمقراطي ومزدهر . وكان التداعي ايضا برهانا على أن الانظمة غير القادرة على إعمال الفكر وتجديد الذات

مآلها السلبية والتصلب وفي نهاية المطاف الاندثار . هناك ديكتاتوريون عديدون أرعبوا الشعوب في هذا القرن . هناك ستالين وهتلر وموسوليني وعدد آخر في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . لقد قادوا في النهاية بلدانهم الى الفشل والهزيمة . ولا شك أن الديكتاتوريين الذين يسلكون اليوم المسالك نفسها سيواجهون المصير نفسه . بيد أن هذا يسبب دائما الكثير من المعاناة والبؤس وازهاق ارواح الناس .

نحن نعرف أيضا من خبرتنا ان اولئك الذين يسببون المعاناة للآخرين يحاولون دائما تبرير أعمالهم بالاستناد الى مثل سامية مثل الايمان الحقيقي الوحيد ، ومصلحة الامة ، والكفاح من أجل ايجاد افضل عالم ممكن . عندئذ لا يكون العدوان عدوانا بل حربا مقدسة او كفاحا تحريريا ، والقتل لا يعود جريمة بل هزيمة أعداء الحرية والعناصر الاجرامية . وفي الامم المتحدة أيضا كنا نواجه هذا النهج لاكثر من أربعة عقود .

ويسعدني أن ألاحظ أن منظمتنا تعود ، بشكل نهائي كما آمل ، الى الاضطلاع بمهمتها الحقيقية ، باتخاذ موقف واضح لا لبس فيه ازاء العدوان العراقي ضد الكويت . فانتهاء المجابهة وقيام تعاون حقيقي بين الشرق والغرب هما الشرطان اللذان لن تتمكن الامم المتحدة بدونهما من بذل مزيد من الجهود الفعالة لتعزيز الامن العالمي والنهوض بحقوق الانسان ، واستئصال شأفة المجاعة والتخلف ، وحماية البيئة والنهوض بها ، ومكافحة اساءة استخدام العقاقير ، ومكافحة الإرهاب ، وتشييد آليات التنمية الاقتصادية والتعاون من أجل المجتمع العالمي بأسره .

وإذا كان لنا أن ننجح ، فإننا بحاجة إلى بيئة دولية سلمية مؤاتية لا يتعرض فيها أي فرد للمعاناة الشديدة ، بيئة تتاح فيها الفرصة أمام الجميع . وبطبيعة الحال ، هناك أولويات مختلفة بالنسبة لمسارات التنمية . فالجزء الاغنى من العالم في عملية اندماج اقتصادي . وفي الوقت الراهن تبحث أوروبا عن سبل الاندماج ، ليس فقط في المجال الاقتصادي ، ولكن أيضا في كل من المجالين السياسي والاجتماعي ، وربما في مجال الدفاع أيضا . ولدى معظم بلدان الجنوب أولويات أخرى هي : الحاجة الى التصدي للمجاعة والانفجار السكاني والديون ، وانخفاض أسعار منتجاتها التقليدية والمواد الخام ، ونقص الاستثمارات ، وعدم كفاية البنية الاساسية ، وعدم كفاية مستويات الدراية الفنية ، وعدم القدرة على الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة .

ونحن ندرك جيدا من صميم خبراتنا ماذا يعني أن يكون الاقتصاد عاجزا عن الاداء ، إذ يؤدي هذا الى نظام قوامه النقص المستمر في السلع ، وما يترتب على ذلك من نتائج تؤثر على حياة المجتمع من الناحيتين الاقتصادية والمعنوية . وهذا هو السبب أيضا في أننا لا نريد أن تتأكد مخاوفنا من أن جزءا من المساعدة الانمائية ، غير الكافية أصلا ، قد يسحب من أجل احتياجات أوروبا الوسطى والشرقية .

لقد اكتنفت المساعدات الانمائية في الماضي ، أوهام متعددة ، وقد أفصح عن الكثير منها في هذه المنظمة . غير أنه حتى في الشكل الذي أخذته والنطاق الذي قدمت في إطاره ، عادت هذه المساعدات بكثير من الفائدة ، ومع ذلك ، مازالت القضايا

الاساسية باقية دون حل . فقد تحولت المساعدة الانمائية في بعض الاحيان إلى أداة للتناحر الايديولوجي في بلدان العالم الثالث ، مع تراجع الصراع بين الشرق والغرب بصورة نهائية . وفي الوقت الراهن ، ليس أسوأ من أن نستبدل باختفاء الاستقطاب الثنائي للحرب الباردة ، استقطاب ثنائيا جديدا بين الشمال والجنوب .

منذ مائة عام ، قال رديارد كبلنغ : "الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا قط" . بالنسبة لمؤلف "كتاب الادغال" ، وهو كاتب معجب بآسيا وافريقيا ومجموعات الاسماك الذهبية في ماندالاي ، كان الاختلاف الحضاري بين بلده انكلترا وبلده الهند أمرا يبدو التغلب عليه مستحيلا . فمن وجهة النظر الميكانيكية لذلك القرن ، لم يستطع الكاتب التنبؤ بعصر الحاسبات الالكترونية . ومن عهد الامبراطوريات الاستعمارية والمصالح الجغرافية المحددة تماما ، لم يستطع المؤلف أن يتصور حضارتنا العالمية هذه ، التي نستطيع فيها بالفعل تحديد مبادئ مشتركة تفضي إلى نجاح أو فشل جهودنا . والآن ، يمكن لقضية بسيطة أن تتحول إلى قضية عالمية - فالصراع بين الاديان أو القوميات في الشرق الاوسط يمكن أن يظهر أثره أيضا في جرائم قتل ترتكب في مطار روما أو أثناء دورة الالعاب الاوليمبية في ميونيخ .

نحن معشر التشيك والسلوفاك نقدر هويتنا الوطنية غاية التقدير ، فقد كان علينا طوال تاريخنا ، أن نكافح في سبيل الحفاظ عليها . وربما كان ذلك أحد أسباب ادراكنا أنه لا يمكن الخلط بين هوية الشعوب والنوايا السياسية للذين يسعون إلى البقاء في السلطة أو الى اكتساب السلطة عن طريق اثارة وتشجيع التعصب - سواء كان تعصبا قوميا أو دينيا أو ايديولوجيا .

ومن ثم ، فنحن لا نرى هجوم صدام حسين على الكويت مجرد مسألة إقليمية ، تخص الشرق الاوسط وحده ، مثلا أننا نراها هجوما على القواعد الاساسية للتعايش السلمي بين الشعوب والدول . وهذه القواعد مكرسة أيضا في ميثاق الامم المتحدة . وحالما ننجح في الوصول إلى نقطة تلتقي فيها أفكارنا ، ينبغي الا نترك هذه الفرصة المتاحة للمجتمع الدولي تفلت من بين أيدينا . وأولئك الذين لا يفهمون هذا أو لا يرغبون في فهمه ،

وأولئك الذين سيحاولون الاستفادة من الحالة الراهنة لتسوية بعض المشكلات الخاصة بهم ، يعرضون للخطر ليس فقط هذه الفرصة والمجتمع الدولي ، بل يعرضون أيضا أنفسهم للخطر في نهاية المطاف .

هذه بكل تأكيد لحظة مثيرة للمشاعر بالنسبة لي شخصيا ، ولكنني أراها أكثر أهمية بالنسبة لبلدي الذي أنهى كابوسا طويل الامد ألمّ بنا وحاق بجزء كبير من العالم ، وكان يعرقل أنشطة الامم المتحدة أيضا . وعلى الرغم من أنه بات علينا أن نبذل جهودا كبيرة من جانبنا لإحداث التغيير الثوري ، فما كان لنا أن ننجح في ذلك لولا دعم ومساعدة كل البلدان الديمقراطية المحبة للحرية وكل قوى المجتمع الدولي . وقد ضمت هذه القوى المواطنين الروس السبعة الشجعان الذين تظاهروا في ساحة الميدان الاحمر احتجاجا على احتلال تشيكوسلوفاكيا في آب/أغسطس ١٩٦٨ ، وحركة تضامن البولندية ، وأعضاء الكونغرس الامريكي ، وأعضاء حركات حقوق الانسان في أوروبا الغربية وأمريكا ، والكتاب والسياسيين وشخصيات مثل فرانسوا ميتران وأولوف بالمه واندريه سخاروف ، وجميعهم ساندونا عن طريق الاتصالات الشخصية . إنني لا أذكر إلا قليلا من كثير من هؤلاء الذين أدركوا دوما أن الكفاح في سبيل حقوق الانسان والحرية والديمقراطية قضية عالمية ، لاننا إذا سمحنا للظلم أن يبقى في مكان آخر ، فمن الممكن أن يظهر عند أعتابنا يوما ما أيضا . ومن بين هذه الشخصيات أيضا السياسيون السوفيات ، مثل ميخائيل غورباتشوف أو ادوارد شيفارنادزي ، الذين لم يترددوا في فتح نافذة على العالم والبدء في تنفيذ عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على مجتمعهم ذاته .

والآن أصبحت السياسة الخارجية التشيكية مستقلة ، وعلى استعداد لكي تتحمل نصيبها من المسؤولية تجاه مستقبل المجتمع الدولي .

أولا وقبل كل شيء ، يتعين علينا تطبيع علاقاتنا مع جيراننا ونحن نرغب في المشاركة في عملية الاندماج الاقتصادي لأوروبا ، والإسهام بطريقة فعالة في وضع معايير مشتركة لحقوق الانسان ، وإقامة هيكل أوروبي مشترك ، اقتصادي وقانوني وبيئي وثقافي

وأمني . ونحن نود أن نصبح عضوا كاملا في مجلس أوروبا . ونريد أن نسهم في عملية اضفاء الطابع المؤسسي على العملية التي أنشأها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وقد طرحنا لذلك اقتراحات محددة . ونعرض الآن أن تكون براغ المدينة المضيفة لإقامة أمانة دائمة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

إن اهتمامنا ببناء أوروبا المتحدة يحدد أيضا موقفنا ازاء توحيد ألمانيا . وترى تشيكوسلوفاكيا أن تكوين دولة ألمانية واحدة هو اجراء لإعمال حق شعب ألمانيا في تقرير المصير ، ونتيجة لعملية ديمقراطية ، وشرط أساسي للتغلب نهائيا على تقسيم أوروبا وتسوية المسائل المعلقة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية .

لقد ازدادت صفوف الأمم المتحدة اتساعا هذا العام بانضمام عضوين جديدين إلى هذه المنظمة . وقد رحبنا بين ظهرانينا بناميبيا المستقلة بعد طول انتظار . ورحبنا أيضا منذ بضعة أيام بلختنشتاين . ومن دواعي سروري البالغ أن أعرب من هذا المنبر عن تهانيّ لكلا العضوين الجديدين . إن مبدأ عالمية منظمتنا يتطلب أن نمنح العضوية لجميع البلدان المستقلة التي تبدي اهتمامها بالانضمام اليها ، كما هو الحال بالنسبة لجمهورية كوريا في الوقت الراهن .

إن الامم المتحدة توفر اليوم ، بعد أن تحررت من قيود المجابهة ، نطاقا واسعا من الفرص للنهوض بالتعاون الدولي في جميع الميادين . وسنبذل من جانبنا قصارى جهدنا لبلوغ هذه الغاية . وقد أعدنا التأكيد على هذا خلال الزيارة التي قام بها الامين العام للمنظمة الى الجمهورية التشيكية السلوفاكية الاتحادية هذا العام . ونحن نوفر الآن لانشطة المركز الدولي في فيينا قصرا فسيحا في براتيسلافا ، يضم عددا كبيرا من القاعات وغرف الاجتماعات ولا يبعد عن فيينا سوى ٦٠ كيلو مترا .

وسنواصل تأييد جهود الامم المتحدة السلمية . واعتبارا من العام القادم ، سنكون مستعدين ، اذا طلب مجلس الامن ذلك ، لارسال كتيبة عسكرية للانضمام الى عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام . ونحن على استعداد للتوسط في حل النزاعات إذا ما طلب الينا ذلك . ونحن على اقتناع أن الازمات يجب أن تُسوى على أساس ميثاق الامم المتحدة دون غيره . ونرى أن المفاوضات والسعي لتقديم تنازلات هو السبيل لحل أزمات الشرق الاوسط وأفغانستان وكمبوديا وقبرص وغيرها من الازمات . وينبغي التماس الوسائل السلمية لا وسائل العنف للتخلص من نظام الفصل العنصري المخزي .

واتفاقات تحديد الاسلحة ونزع السلاح تحتاج الى تدابير تحقق وتدابير بناء ثقة . وعليه ، فاننا سنواصل نشر بيانات عن نفقاتنا العسكرية وفقا للمبادئ التوجيهية التي وضعتها الامم المتحدة . وفي مؤتمر نزع السلاح في جنيف ، سنسهم في صياغة صكوك ملزمة دوليا . ونعتزم أن نصبح طرفا في اتفاقية حظر وتدمير الاسلحة الكيميائية بمجرد وضع اللمسات الاخيرة عليها . وقد نشرنا معلومات عن امكانياتنا الكيميائية في وقت السلم . كما اختبرنا إمكانية إجراء عمليات تفتيش بالتحري على المصانع الكيميائية والمرافق العسكرية أيضا . وسحبنا تحفظنا السابق على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ المعني بحظر استخدام الاسلحة الكيميائية في الحروب . ونحن نشجع المساعي التي تستهدف تحقيق حظر شامل وكامل على تجارب الاسلحة النووية ، وسنساهم بنشاط في المؤتمر المعني بمعاهدة موسكو للحظر الجزئي الذي سينعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

إننا نعلق أهمية خاصة على أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان . ونحن ملتزمون بهذا الموقف انطلاقا من دستور ثورتنا ومن عضويتنا ، التي ستبدأ اعتبارا من العام القادم ، في لجنة حقوق الانسان - لأول مرة منذ أن أسست اللجنة . وسننضم الى البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وسنوقع البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بهذا العهد والخاص بالغاء عقوبة الإعدام . كما أننا نستعد للانضمام الى الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول المتعلق بها . كما أننا نعد لتوقيع الاتفاقية الاوربية الخاصة بحقوق الانسان . وسيتبنى بلدي والنمسا في دورة الجمعية العامة الحالية اقتراحا بإبرام بروتوكول إضافي خاص بالوظائف القنصلية يلحق باتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية .

ومسعانا لبناء بلد يخضع تماما لحكم القانون يرتبط ارتباطا لا انفكاك منه بدعمنا للقانون الدولي الذي يحكم العلاقات بين الدول . ولذلك ، فإننا لصدد سحب تحفظاتنا على ما تحتوي عليه الاتفاقيات الدولية من نصوص خاصة بقبول الولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية . وبوسعي أن أذكر هنا عددا من الخطوات الاخرى التي نلتمس من خلالها ، بعد تأخر دام بضعة عقود في حالات كثيرة ، معالجة العواقب التي ترتبت على النهج الايديولوجي الضيق الأفق الذي انتهجته حكومات بلدي غير الديمقراطية إزاء تطور المجتمع الدولي . إلا أننا نريد أكثر من ذلك : نريد أن نتعلم من تجربة الاربعين عاما الماضية ، وأن نستخدم النتائج لا لمنفعتنا فحسب ، بل لمنفعة الجميع .

كان الهدف الأول لثورتنا الديمقراطية السلمية تحرير الرجال والنساء من الخوف ، واستعادة الكرامة الانسانية وحرية التعبير وحرية انتخاب ممثليهم ، وبناء دولة تخضع لحكم القانون ، وذلك لنتيح لمواطنينا إمكانية تحمل المسؤولية الشخصية عن حياتهم وعن عملهم ونتاجه . هكذا أصبح هناك في رقعة جديدة من العالم اعتقاد متزايد بأننا بشر ومواطنون في المقام الأول ، وفي المقام الثاني فقط ، نحن بيض أو سود ، كاثوليك أو مسلمون أو لا دينيون ، تشيك أو سلوفاك أو أمريكيون أو صينيون أو عرب أو يهود ، أغنياء أو فقراء ، متعلمون أو أميون ، غربيون أو شرقيون ، شماليون

أو جنوبيون . إن لون جلدنا أو جنسيتنا أو معتقداتنا الدينية أو السياسية تشكل خصائص شخصية لا تعطينا الحق أن نرى أنفسنا فوق الآخرين ولا تجعلنا أدنى منهم مرتبة . وينطبق هذا على العلاقات الشخصية وسياسات البلدان الداخلة والخارجية وعلى أنشطة الأمم المتحدة أيضا . لا ينبغي للأمم المتحدة على الاطلاق أن تعتمد مواقف تنحاز الى جانب واحد وتضر بمصداقيتها ، وذلك كما فعلت مرة عندما اعتمدت قرارا يساوي الصهيونية بالعنصرية .

إنني أرى أنه قد آن الأوان لكي تطور الأمم المتحدة الفكرة التي قامت عليها أصلا بصياغة مبادئ تمثل التراث المشترك لتطور الحضارة الانسانية بأسرها ، وهي المبادئ التي ثبتت أنها شرط مسبق ضروري لتطور أي مجتمع تطورا ناجحا بغض النظر عن المكان الذي يعيش فيه من هذا العالم . ولدينا أساس جيد في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الانسان وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان . ويحدونا الأمل أن يعتمد جميع أعضاء الأمم المتحدة هذه الوثائق بوصفها وثائقهم ، وأن تبذل جهودا لضمان تفسيرها تفسيرا موحدا وتطبيقها بشكل متسق .

لكن دعونا نتجاوز ذلك : دعونا نحاول وضع مدونة سلوك يأخذ بها المجتمع الدولي لخلق مجال اقتصادي عالمي يمكن لكل وأي مجتمع ، بغض النظر عن مستوى تطوره وتقاليده الثقافية الخاصة ، أن يجد مكانا له ، عالم يضمن فيه توافر الفرص لحل القضايا الاجتماعية من خلال الرخاء ورفع المستوى التعليمي واعطاء فرصة لصوت ثقافته الوطنية أن يسمع في تناغم مع الثقافة العالمية .

وينطبق هذا أيضا على البيئة المحيطة بنا . والأمم المتحدة هي بكل تأكيد ، أفضل محفل ملائم لصياغة مبادئ مشتركة والتأكيد عليها ، من أجل الحفاظ على البيئة وتحسينها . ونحن نعرف من تجربتنا الخاصة أن التدخل في الطبيعة في جزء من الكرة الأرضية يؤثر على مصيرنا جميعا . وسوف نناقش هذا الموضوع في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في البرازيل . ويحدونا الأمل أن يتمخض هذا المؤتمر عن مبادئ ملزمة وأن يكون نقطة البداية لبرامج يؤخذ بها على نطاق واسع .

وقد اقترح الرئيس التشيكي فاتسلاف هافيل ، رئيس تشيكوسلوفاكيا ، في الرسالة التي بعث بها الى السيد جاك ديلور ، رئيس لجنة المجموعة الاوروبية ، أن يضع المجموعة الاوروبية ، بالتعاون مع بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ، برنامجا يستهدف حل المشاكل البيئية على صعيد القارة بأسرها .

سبق لي أن قلت إنه يتعين علينا بعد التغلب على القطبية الثنائية الشرق والغرب أن نعمل بجهد أكبر من ذي قبل لسد الفجوة بين الشمال والجنوب . والاستنتاجات التي خلصت اليها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة المعنية بانعاش النمو الاقتصادي استنتاجات ملهمة ، لكن الموارد المالية لاتزال هي العامل الاساسي . وأخشى أن يؤدي الصراع الحالي في الخليج الفارسي ، من جديد ، الى الحد بصورة كبيرة من إمكانيات المساعدة الانمائية . فمنذ الآن أخذت الحالة في العديد من البلدان تصبح حرجة نتيجة لارتفاع أسعار البترول . إلا أنه لا يمكن أن ينظر الى المنح المالية والقروض المقدمة الى العالم النامي على أنها وسيلة النجاة الوحيدة .

ويجب أيضا أن نبحث عن حلول أخرى . فعلينا مثلا أن ننشط التعاون داخل المناطق أو في مجالات التنمية . ومن بين الخيارات المتاحة تطبيق الخطة التي ذكرت خطوطها الرئيسية في جامعة هارفارد في أيار/مايو الماضي بشأن تحقيق الاستقرار في أوروبا الوسطى وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . فقد اقترحنا أن تنشئ أغنى دول العالم صندوقا في شكل قرض بالدولار للاتحاد السوفياتي . ويضطلع بإدارة هذا الصندوق بنك دولي مثل البنك الاوروبي للبناء والتنمية ، ويمكن استخدامه في سداد قيمة ما تورده المؤسسات التشيكوسلوفاكية والبولندية والهنغارية الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وفي هذه الحالة يطلب من هذه المؤسسات أن تستثمر جزءا من عائداتها الدولارية في تحديث نفسها . ويتعهد الاتحاد السوفياتي بأن يستثمر بالروبل قدرا يعادل المبلغ الذي دفعه الصندوق في تنمية اقتصاده . ولن يحصل أحد على أية مبالغ نقدية مسبقا ، وستخصص المدفوعات لبرامج فعالة محددة تحت إشراف البنك المعني . ومن الواضح أنه سيكون لهذه العمليات أثر مشجع بالنسبة لتنمية الصناعات المحلية . ويعتبر هذا الاقتراح ، بطبيعة الحال ، مجرد نموذج يمكن تطويره حتى يلائم ظروفا محددة في حالات فردية . لقد فشلت حتى الآن معظم المحاولات التي اجتمع فيها مانح نشط ومستفيد غير نشط . فلماذا لا نحاول بعض الوسائل الاخرى ؟

لقد مرت الامم المتحدة طوال الـ ٤٥ سنة التي انقضت منذ وجودها بكثير من الظروف العسيرة ، لكنها على الرغم من جميع العوائق تجاوزت أسوأ أوقات الحرب الباردة . وفي الثلاثاء الثالث من شهر أيلول/سبتمبر من كل عام يلتقي في هذه القاعة جميع الذين لا يمكنهم اللقاء في مكان آخر ، وظل خيط رفيع يربط المجتمع الدولي حتى الآن .

إن نهاية المواجهة بين القطبين ، وما يتصل بذلك من تغيرات كاسحة في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية يجعل بعث الافكار الواردة في ميثاق منظمتنا أمرا ممكنا . وإنني واثق من أن الامم المتحدة ، التي عن طريقها بدأ عصر جديد من التعاون في رقعة ممتدة من سان فرانسيسكو الى فلاديفوستك ، ستسعى الى تحقيق التعاون مع الجنوب ،

ومن أن هذا التعاون سيهئ الشروط الاساسية اللازمة ويوفر الموارد الضرورية للقضاء على الفقر وحل مشاكل التنمية .

لقد بين جان ماساريك ، ابن رئيس جمهوريتنا الاول وأحد الآباء المؤسسين للامم المتحدة ، في مطلع عام ١٩٤٧ ، أن هناك أربع نقاط اتجاه رئيسية ، وليس فقط الشرق والغرب . وسعى عبثا الى إيجاد سلسلة ديمقراطية واحدة تطوق الكرة الارضية كلها . وبعد سقوط الديمقراطية في تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٤٨ أنهى حياته بطريقة مأساوية عندما سقط من نافذة في قصر سيرنين مقر وزارة خارجية تشيكوسلوفاكيا . إنني بعض الاحيان اصطحب الزائرين الى هذه النافذة معتقدا أن جان ماساريك سيسعد عندما يرانا ننظر الى حلمه بأمل متجدد . ولهذا اسمحوا لي أن اختتم بياني بنفس الكلمات التي اختتم بها بيانه في الدورة الاولى للجمعية العامة ، "سيري أيتها الامم المتحدة الى الامام ، نحو السلام" .

السيد ايتورالدي - باليفيان (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

اسمحوا لي بالنيابة عن حكومتي وباسمي الخاص أن أعرب عن تهانينا الحارة للسيد غيدو دي ماركو بمناسبة انتخابه لتولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين . إن صفاته الشخصية ، وحضوره هنا خير ضمان للنزاهة والعدالة .

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري وتأييدي للامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، وأن أنقل هذا التقدير والتأييد عن طريقه الى منظمة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

نود في هذه المناسبة أن نرحب بانضمام إمارة لختنشتاين الى منظمتنا ونثق في أنها ستسهم إسهاما قيما في الجهود المستمرة التي تبذلها الامم المتحدة وأعضاؤها من أجل تحقيق عالم أفضل .

ونود أيضا أن نرحب في وسطنا بوجود ناميبيا الحرة المستقلة التي حظيت بتأييد بلادي أثناء نضالها .

إننا نعيش أوقاتا مذهلة تحدث فيها حتى الآن تغيرات غير عادية ، لم تكن متوقعة في بعض الاحيان ، ولها أهمية كبيرة في تاريخ البشرية . لقد رأينا انتهاء المواجهات السياسية البالية وانبعاث الديمقراطية على نحو قوي والاحترام الواسع لحقوق الإنسان وغير ذلك من التطورات الإيجابية التي تسمح لنا بالتطلع الى زمن أفضل للأجيال القادمة . ولكننا للأسف لا نعيش بتاتا في عالم مثالي . فمازالت هناك أوجه تفاوت كبيرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وعلى الرغم من المناخ الجديد للانفراج والحوار لاتزال هناك نزاعات تجلب الدمار والمعاناة الى بعض المناطق . وبالإضافة الى ذلك لاتزال الحرية السياسية في حاجة الى دعامة قوية من الحرية الاقتصادية .

وفي الوقت الذي اعتقدنا فيه أن المناخ الجديد للحوار والانفراج سوف يسود في النهاية في العلاقات الدولية ، فوجئنا بالغزو العراقي للكويت . لقد أيدت بوليفيا ، وهي بلد يسعى لتحقيق السلم ، القرارات التي اتخذها مجلس الامن في هذا الصدد .

وتمشيا مع تقاليدنا المسالمة والتزاما بمبادئ الميثاق ، تعتقد بوليفيا أن الوقت قد حان لتناول المشكلات الإقليمية في ظل مناخ يسوده الحوار البناء الرشيد . وفي هذا الصدد ، نطالب الاطراف في المشكلة الكمبودية ألّا تدخر جهدا في سبيل الوصول الى حل سلمي تفاوضي تحت إشراف المنظمة .

وفيما يتعلق بالموقف في الشرق الاوسط ، سوف تؤيد بوليفيا ، كما فعلت في الماضي ، كل جهد يرمي الى الحل التفاوضي ، وتؤيد بصفة خاصة الاقتراح الخاص بعقد مؤتمر دولي للسلم تحت إشراف الامم المتحدة تشترك فيه جميع الاطراف المعنية .

إن سقوط حائط برلين وما تلا ذلك من توحيد المانيا مبعث ارتياح كبير لنا . ونعتقد أن هذه الاحداث ستؤدي الى مسلك جديد في العلاقات بين الشرق والغرب ، ويعتبر هذا إنهاء سلميا ، تمارسه إرادة الشعوب ، لآخر البقايا الاليمة الموروثة عن الحرب العالمية الثانية .

ويرقب بلدي بمزيد من الامل العملية التي تنهض بها حاليا حكومتا جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية في هذا المناخ الجديد من الانفراج والحوار . وإننا لندعو الطرفين ، بكل مشاعر الاخوة ، الى بذل قصارى جهدهما في سبيل إعادة التوحيد تحقيقا لصالح الشعب الكوري النبيل .

ثمة مشاكل أخرى ملحة مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة المشحون ، وعلينا نحن الدول الاعضاء أن نتصدى لها .

فما زالت جميع الشعوب مبتلاة بآفة الاتجار بالمخدرات وادمانها . وهي الآفة التي لا يعاد لها في استشرائها المروع سوى سباق التسلح ، اذ أنها تفشت بالفعل في جميع أنحاء العالم . ويمح القول بأنه ما من مجتمع سلم من شرها .

ولقد وجدت المكاسب غير المشروعة الناتجة من الاتجار بالمخدرات سبيلها الى القنوات الاقتصادية الرسمية ، وهي الآن مصدر للفساد والعنف وزعزعة استقرار العمليات الديمقراطية التي تكبدت شعوبنا ثمنا باهظا لتحقيقها .

ولا يزال هناك الكثير مما يلزم القيام به في اطار جهدنا المشترك الرامي الى القضاء على الاتجار بالمخدرات وانقاذ ضحاياه . بيد أنه يجدر بنا الاعتراف بأن خطوات هامة وهادفة قد اتخذت تحقيقا لتلك الغاية . وإننا نرحب ببدء نفاذ اتفاقية الامم المتحدة بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية التي وقّع عليها بلدي بالفعل .

ولقد قدمت بوليفيا من الادلة ما يكفي لتأكيد تصميمها السياسي على استئصال تلك الآفة . فمنذ عام مضى ، وفي هذا المحفل ذاته ، طرح خايمي باس - سامورا رئيس بوليفيا ، على المجتمع الدولي ، الخطوط العريضة لفكرة "البديل الإنمائي" التي تتمثل عناصرها الرئيسية في خلق مصادر جديدة للعمالة ، ونمو الصادرات وتنويعها ، وجذب تدفقات متزايدة من رؤوس الاموال ، وفتح أسواق جديدة .

وتنتهج بوليفيا ، في حل المشاكل المتصلة بالكوكة ومشتقاتها ، استراتيجية انمائية وطنية لا تستهدف ابدال المحصول فحسب بل تستهدف أيضا ابدال الاقتصاد القائم على الكوكة ، الامر الذي يتطلب مشاركة البلدان المنتجة وسائر المجتمع العالمي .

ولا يسعنا أن نتحمل أي ابطاء في استحداث أنماط جديدة من الانتاج تمد المزارعين المستخدمين في زراعة أوراق الكوكة بوسيلة بديلة لكسب الرزق ، وهو ما يقتضي اجراء تغيير في هيكل عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية .

ولقد طرحت بوليفيا فكرة البديل الإنمائي في مناسبات ومحافل شتى . وتم اقرارها وأدرجت في وثائق دولية مختلفة ، ولكننا ما زلنا في انتظار أن تتخذ اجراءات دولية مشتركة مثمرة وواقعية . فقبول تلك الفكرة يبيح لنا الاعتقاد بأن تنفيذها سيقودنا الى حل المشكلة . ونحن نكرر اليوم أن نجاح البديل الإنمائي لن يتأتى من خلال جهود شعب بوليفيا وحكومتها فحسب بل سيتأتى أيضا بفضل استجابة المجتمع الدولي في المجالين الاقتصادي والتجاري .

وثمة بند آخر جدير بأن ينال عناية الجمعية العامة في دورتها هذه باعتباره يتعلق بمجال ذي أولوية ألا وهو البيئة . ويذكر في هذا الصدد أن الفقر المدقع يجلب التردي البيئي مما يفضي الى دائرة مفرغة من التدهور الايكولوجي والبؤس الإنساني .

وفي بوليفيا ، اتخذت حماية البيئة وحفظها أبعاد جديدة واعتمدت تدابير ملموسة . فقد أعلنّا في جميع أنحاء البلاد "فترة سماح أيكولوجية" مدتها خمسة أعوام ، بدءا من تولي الادارة الراهنة مقاليد الامور ، مما سيشكل معلما هاما في الصلة الدينامية بين العمليات الإنمائية وحماية الطبيعة . فحماية البيئة هي تعبير عما يتوافر لدى بوليفيا حكومة وشعبا من ارادة سياسية لنبذ الاسلوب غير الرشيد الذي كان متبعا فيما مضى في ادارة مواردنا الطبيعية . كما أنها تجسد استجابة بوليفيا لاهتمام المجتمع الدولي بهذه القضية .

وفيما يتعلق بالبيئة والتنمية ، ترى بوليفيا أن حماية البيئة يجب أن تتسق مع ما تحتاجه البلدان الفقيرة احتياجا ماسا من عمليات التنمية والنمو الاقتصادي . فلا يمكن أن يعني الحفاظ على الطبيعة الحكم على شعوبنا بالتخلف والفقر . بل على النقيض من ذلك ، ينبغي أن تستند الآليات التي تربط بين البيئة والتنمية ، الى استراتيجيات تستهدف تحقيق النمو الاقتصادي الرشيد ، الذي دائما ما يقرن باحترام مصالح المجتمع الدولي والمنطقة محل الاهتمام .

وترى بوليفيا في مبادرة الرئيس بوش بديلا مبتكرا يرمي الى تخفيف عبء الديون الخارجية الثقيل ويوفر في الوقت نفسه ما يكفي من الموارد لبدء برنامج نشط لصون البيئة .

ونحن على ثقة من أن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ والذي ستشارك فيه بوليفيا مشاركة نشطة ، سيفسح المجال لاتخاذ قرارات عملية وفعالة فيما يتعلق بحل هذه المشكلة طبقا للمبادئ التي أرستها الجمعية العامة في قرارها ٣٢٨/٤٤ ، وللعملية التحضيرية للمؤتمر العالمي التي بدأت في نيروبي في آب/أغسطس الماضي بداية مبشرة للغاية .

وتجدر الاشارة أيضا الى مشكلة تثقل كاهل بلدي ودارت بشأنها ولعدة سنوات مناقشات كثيرة في هذه المنظمة وكذا في المنظمات الاقليمية ، ألا وهي وضع بوليفيا كدولة غير ساحلية .

ففي هذا المحفل ذاته ، أشار رئيس بوليفيا العام الماضي الى أن بلادي لم تعد دولة بحرية مثلما كانت لدى نيلها الاستقلال وذلك منذ أن فقدت أراضيها المطلة على المحيط الهادئ . ووجّه الرئيس نداءً ناشد فيه البلدان المعنية أن تتصدى لهذه المشكلة ، تحدوها روح التكامل الجديدة اللائقة بالقرن الحادي والعشرين .

وبروح الالفة والتكامل هذه نلجأ الى الجمعية العامة . ومرة أخرى تدعو بوليفيا المجتمع الدولي الى أن يدرك مدى أهمية هذه المشكلة التي قالت عنها منظمة الدول الامريكية مرارا وتكرارا إن تداعياتها تشمل نصف الكرة الارضية .

في هذه الفترة حيث تجري تغيرات كبرى ، وحيث تتغلب الارادة السياسية والخيال البنّاء على الخلافات القديمة يبدو من غير المفهوم للشعب البوليفي ألا تجد مشكلته المتمثلة في كون بلده بلدا حبيسا والتي تستمد جذورها من القرن الماضي ، حلا لها على أساس الحوار الاخوي والمصالح المشتركة .

وبوليفيا مقتنعة بأن حل الكثير من المشاكل التي تواجه أمريكا اللاتينية لا يمكن أن يوجد إلاّ عن طريق التكامل . وبهذه الروح ، وبفضل موقعنا الجغرافي ، الذي يجعل من بوليفيا مفترق طرق ، نشارك باصرار وبتفاؤل في عمليات التكامل والتعاون ، مثل رابطة أمريكا اللاتينية للتكامل ، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، والمجموعة الهندية وحلف الامازون وحوض بلاتا ، وهي مبادرات تهدف الى تركيز الجهود وتنسيق العمل سعيا الى تحقيق أهدافها الخاصة .

وفيما يتعلق بالتعاون والتنمية من أجل القضاء على الفقر ، اسمحوا لي أن أتكلم بايجاز عن حالة بلادي الاقتصادية والسياسية وعن جهود الشعب البوليفي من أجل حياة أفضل في اطار نظام ديمقراطي تعددي مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان .

لقد بحث مختلف زعماء العالم العملية الاقتصادية في بوليفيا في محافل مختلفة . ولقي النجاح في سياسة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي التي توقف التضخم المتصاعد وعدم الاستقرار الاعتراف . ولم يكن ذلك أمرا سهلا بالنسبة للشعب البوليفي . فقد اقتضى من كل مواطن قدرا كبيرا من التضحية وارجاء الحصول على أمسّ حقوقهم المشروعة وتطلعاتهم الى حياة أفضل . ونحن لم نحسم بعد المشاكل الهيكلية الاساسية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية . ولم يكن بوسعنا حتى الآن أن نحسن مستويات العمالة ، التي زادت من فرص القيود عليها التكيفات المالية والاقتصادية . ولم نخفف من المشاكل الصحية التي تؤثر على سكان بلادنا ، كما أن مزايا التعليم لا تصل الى قطاعات عريضة من السكان .

وثبت أن التنشيط الاقتصادي اللازم الذي كان ينبغي أن يعقب عملية تحقيق الاستقرار بطيئ وصعب . وما زالت تنميتنا تعوقها آثار مناوئة أخرى سادت الثمانينات مثل العلاقات التجارية غير المتكافئة ، والتمويل الدولي ، والانخفاض الشديد في أسعار السلع الاساسية وفي المقام الاول عبء الدين الخارجي الطاحن .

ويشرفني الآن أن أخاطب الجمعية باسم مجموعة الـ ٧٧ ، نظرا لأن بوليفيا ، بلدي ، الرئيس الحالي لهذه المجموعة الهامة التي تضم ١٢٧ دولة نامية عضوا في الامم المتحدة .

وقد أعربت مجموعة الـ ٧٧ في مناسبات عديدة عن قلقها ازاء الركود الاقتصادي لبلداننا أثناء العقد الماضي بأكمله . ويجدر التأكيد مع ذلك على أن أعضاء الأمم المتحدة قد وصلوا الى نقطة تحول سياسية جديدة باعتمادهم بتوافق الآراء الاعلان التاريخي للدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي وبصفة خاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، مما أثار آمالا جديدة .

وأحث المجتمع الدولي على أن يتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ الالتزامات والسياسات الواردة في ذلك الاعلان دون ابطاء . وبالمثل ، نناشد المجتمع الدولي أن يعتمد وينفذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، الذي وصلت المفاوضات بشأنه الى مرحلتها النهائية . وترى مجموعة الـ ٧٧ أن الاستراتيجية أداة مناسبة تماما للتغلب نهائيا على التخلف الاقتصادي الذي تتصدى له غالبية بلداننا اليوم .

وأود كذلك أن أعرب عن قلقنا ازاء الأثر الممكن لمجموعة من التغيرات الهيكلية الجارية في الاقتصاد العالمي على اقتصادات البلدان النامية .

إننا نشهد تغيرات سياسية واقتصادية هامة ، تؤدي ، بالاقتران بزيادة ادراك المجتمع الدولي للمشاكل المشتركة التي نواجهها ، الى ظهور نمط جديد من العلاقات الدولية .

وتؤدي هذه التغيرات والتحولات الى اضفاء طابع عالمي متعاظم على الاقتصاد والى مزيد من التكافل فيما بين البلدان . وفي حين أن كل دولة وكل أمة مسؤولة عن اتخاذ سياستها الخاصة للتنمية الاقتصادية فإن هذه السياسات تتوقف أيضا على وجود بيئة اقتصادية دولية مؤاتية . ولأن التكافل له آثار مختلفة على مختلف البلدان وفقا لقدراتها وتأثيرها على الاقتصاد العالمي ، فإنه يمكن أن يخدم السياسات الإنمائية للبلدان النامية ، أو يعوقها أو يؤدي الى فشلها . ولذلك ، يجب تناول هذه العملية بقدر أكبر من الانصاف والعدالة بغية تجنب زيادة تهميش البلدان النامية ، وخصوصا في

المجالات المالية والتجارية والتكنولوجية . وهو تهميش يمكن أن تترتب عليه آثار خطيرة فيما يتعلق بتحسين امكانات ومستويات المعيشة لاكثر من ثلاثة أرباع سكان العالم .

وتود بلادي ، بوليفيا ، بشدة أن تضمن أن تساعد كل هذه البيانات على تعزيز المهمة العالمية القائمة على السلم والتنمية والتكامل في عالم ديمقراطي ، التي أعطت محتوى تاريخيا لهذا القرن بإنشاء الامم المتحدة .

السيد غزالي (الجزائر) : السيد الرئيس ، إنه لمن دواعي الغبطة بالنسبة لوفد الجزائر أن يراكم تترأسون هذه الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة . إن انتخابكم يشكل تكريما صريحا من هذه الجمعية لخصالكم الشخصية الرفيعة ولكفاءتكم المهنية العالية ، وفي نفس الوقت تشريفا لمالطة التي تربطها بالجزائر منذ سنوات طوال علاقات ودية تتسم بالتفاهم والتعاون .

واذ أعبر لكم عن أحر التهانئ ، أود أن أؤكد لكم استعداد الوفد الجزائري للتعامل والتعاون الكامل معكم .

ونود أن نوجه أيضا تهانئنا وشهادتنا الاخوية الى سلفكم السيد يوسف غاربا من نيجيريا . إن الكفاءة والقدرة والتفاني التي أظهرها خلال رئاسته أكسبته امتناننا .

وأخيرا ، فإن من أكرم الواجبات بالنسبة للوفد الجزائري أن يعبر من جديد عن مشاعر الامتنان للسيد الامين العام خافيير بيريز دى كوييار على جهوده الدؤوبة التي تجسد حقيقة التزام الامم المتحدة وتواجدها اللذين لا يعوضان في خدمة السلام والتنمية .

إن الشعب اليمني ممثل اليوم في هذا المحفل الدولي بوفد واحد ، وهذا يشكل بالنسبة للجزائر مدعاة للاعتزاز والغبطة والتشجيع ، ومناسبة أخرى كي تعبر من جديد لهذا الشعب الشقيق الذي استعاد اليوم وحدته ، عن تمنياتنا الحارة له بالنجاح والتوفيق .

كما نحيي وجود وفد ليختنشتاين بيننا ونقدم له تهانينا الحارة بمناسبة انضمام بلاده للأمم المتحدة .

إن التحولات الهائلة التي تشهدها الساحة الدولية والتي تشكل قطيعة جديدة مع عهد الحرب الباردة تحمل في طياتها بروز نظام سياسي جديد .

فالتشاور والتعاون الجديدان يشكلان نقطة فاصلة مع المواجهات التي كانت قائمة بين الدولتين العظميين . ولعله من الجدير أن نلاحظ أن هذا التشاور وهذا التعاون قد أعطيا نتائج ايجابية حتى ولو أنهما فقط فتحا الطريق لتسوية بعض النزاعات الجهوية ودعّما مسار نزع السلاح ، وأثبتا ترقية التعاون والأمن في أوروبا وسمحا في قلب أوروبا نفسها بالتوحيد السلمي لألمانيا . وفي هذا الصدد تود الجزائر أن تتقدم للشعب الألماني وهو يستعد للاحتفال باسترجاع وحدته ، أحر تمنياتها ، كما تعرب في نفس الوقت عن أملها في أن تقوم ألمانيا الموحدة بدورها بالقاء ثقلها الاقتصادي والسياسي من أجل تدعيم السلم والأمن الدوليين وترسيخ التضامن والتعاون الاقتصادي في العالم .

اذا كان من العدل أن نعترف بالمنافع التي قد تتأتى عن هذه التطورات فإننا لن ننتقص مما لها من بعد عندما نلاحظ أنها اقتصرت في الواقع وبشكل أساسي على جزء واحد فقط من المعمورة . لأن في الجزء الآخر ، الجنوب ، ما زال استمرار الأوضاع السلبية ، بل التدهور ، هو الذي يهيمن .

فبين الآفاق الجديدة المنبّئة بالأمن والحرية والعيش الكريم التي تتفتح من جهة ، والظلم والعنف والتخلف الذي يتفاقم من جهة ثانية يظل التناقض متزايدا أكثر من أي وقت مضى ، مبرزا التحديات المرتبطة بإقامة نظام سياسي من شأنه أن يلبي الحاجيات الأساسية للإنسانية جمعاء .

إن مأساة الشعب الفلسطيني تشهد بصفة جلية على ضخامة هذه التحديات . فالقانون الدولي ما انفك ينتهك في الشرق الأوسط : قمع الشعب الفلسطيني وانتفاضته يزداد كل يوم حدة وشمولية وفظاعة ، ورفض السلام يزداد تصلبا . ومن خلال التهجير الجماعي للمواطنين الأوروبيين اليهود أصبح الاختيار التوسعي الاسرائيلي أمرا مكشوفا ومصرحا به أكثر من كل وقت مضى .

وفي هذا المستوى من التدهور للوضع في المنطقة ، برزت أزمة الخليج ، مع كل ما تحمله هذه الأزمة من مخاطر حيوية جسيمة على العالم العربي بأكمله ومن تهديدات على الأمن والسلم الدوليين .

إن الجزائر التي تعيش هذه الأزمة كجرح جديد وعميق يحز جسدها ، ترفض اللجوء الى القوة لتسوية المنازعات سيما في مثل هذه الحالة ، حيث أن التمزق والتقاتل بين الأشقاء أدى فعلا الى تردي الشعب الكويتي الشقيق في دوامة البؤس من جهة ، وعرّض من جهة أخرى ، بلدا شقيقا آخر ، العراق ، الى مصير من الاضعاف بل والتحطيم الشامل لكل مقوماته . وهما أمران كلاهما مرفوض . هذا دون أن ننسى كل العمال الأجانب الذين يعيشون في هذين البلدين الشقيقين وقد أصبحوا يعانون من ويلات التشرد والعوز والكرب من مصير مجهول .

فعند نشوب الأزمة ذكّرت الجزائر بشكل واضح تماما بتمسكها بالشرعية الدولية وبأحكام ميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي ومبادئه . كما أكدت على ضرورة التوصل الى حل عربي قائم على التفاوض وبعيد عن ممارسة أو ضغط أو تدخل أجنبيين بصفة مباشرة أو غير مباشرة . وفي نفس الوقت لاحظ بلدي أنه ينبغي في مواجهة الأزمة أن تهدف مسؤوليات كل دولة تعمل بمفردها أو في اطار جماعي ، قبل كل شيء ، الى ترجيح العقل على منطق الحرب . وعلاوة على ذلك كله فإن التورط المباشر للقوات الأجنبية في المنطقة واتساع نطاقه الذي لم يسبق له مثيل ، يشكلان بالفعل أحد العوامل المخيفة في تداعي المواجهة ، الأمر الذي سيؤدي لا محالة الى عواقب ستؤثر بشكل خطير على شعوب وبلدان المنطقة دون أن يسلم من آثارها السلبية المجتمع الدولي .

لذلك يبدو لنا من الضروري أن تكون هناك مراعاة لاقصى حدود ضبط النفس من قبل الاطراف المعنية حتى يتاتى التوصل الى حل يعتمد على كل الوسائل السياسية والدبلوماسية الملائمة . ولان الامم المتحدة قد تاسست للمحافظة على البشرية من ويلات الحروب وليس للمشاركة بطريقة أو بأخرى في اثارة آلام جديدة فإن اللجوء الى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة لا يجب أن يكون مثارا لاي شك ، بل يجب أن يقوم على قراءة أمينة لروح ونص جميع أحكام الميثاق .

وفي هذا الصدد ، فإن الجزائر قد حذرت من الخطر الذي قد ينجم عن الاهتمام فقط بنجاعة العقوبات التي من شانها أن تؤدي الى تجويع الشعبين العراقي والكويتي ، لان ذلك في النهاية قد يصطدم بقوة مع القانون الدولي الإنساني .

ينبغي الاعتراف اليوم أن المجتمع الدولي طالما غض النظر ولم يعاقب العديد من الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي .

ففي الشرق الاوسط خاصة هناك احتلال اسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ للاراضي العربية ثم ضمها للجولان وللقدس الشريف وكذلك غزواتها المتكررة للبنان واحتلالها لجنوب هذا البلد الشقيق ، وعدوانها على تونس في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٨ وكذلك الغارة الجوية التي شنتها على العراق سنة ١٩٨١ وأخيرا ما تقوم به من قمع شنيع وشامل للانتفاضة الفلسطينية البطلة . وكل هذه الحالات كانت موضع لوائح صدرت عن الامم المتحدة لكن اسرائيل رفضتها ورمت بها عرض الحائط .

ومن هنا ، فإن أملنا الراسخ ونداءنا الملح أن على مجلس الامن في الوقت الذي استعاد فيه اجماعه بخصوص أزمة الخليج أن يبرهن على نفس الالتزام ونفس الحزم وبنفس الوحدة في العمل من أجل التطبيق الكامل والدقيق لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، بغية فرض حل عادل وشامل قادر على وضع حد نهائي لنزاع الشرق الاوسط وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الشرعية بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة .

وللتوصل لهذا ، فإن الاطار الملائم سيبقى المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الاوسط والذي يحظى اليوم بإجماع واسع بالمشاركة الضرورية وعلى قدم المساواة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطينيين .

إننا نأمل كذلك أن يستعمل مجلس الامن كل سلطته من أجل إنهاء الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان وبالتالي اتاحة الفرصة للحكومة الشرعية اللبنانية لان تبسط سلطتها بكل سيادة على كامل التراب اللبناني .

وإن الجزائر ستستمر بتعاون وثيق مع شريكيها في اللجنة الثلاثية العربية العليا في بذل كل الجهود بغية استعادة لبنان لسيادته ووحدته واستقراره وازدهاره . وهي ترحب أشد الترحاب بمصادقة البرلمان اللبناني على القوانين المتعلقة بالاصلاحات الدستورية ، كما تهنئ الحكومة الشرعية والمؤسسات اللبنانية على هذا التقدم الهام نحو تحقيق الوفاق الوطني ، وتدعو في الأخير الى دعم دولي من أجل إنشاء الصندوق الدولي لمساعدة لبنان الذي تقرر تأسيسه أخيرا .

تطبيقا لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) وانطلاقا من اتفاقية الجزائر لسنة ١٩٧٥ بادر كل من العراق وايران لتسوية كل جوانب النزاع بينهما واضعين بذلك حدا ، بعد ايقاف القتال ، لمرحلة هدنة طويلة غير أنه لا يمكن وصفها بالسلام الحقيقي . وإن الجزائر التي لم تدخر جهدا من أجل التوصل الى حل سعيد كهذا يحق لها أن تهنئ نفسها بالمسار الذي انتهجه هذان البلدان المسلمان الشقيقان كي يستتب بينهما السلام الدائم والوفاق الحقيقي اللذان لا بد منهما لتعميق الصداقة والتعاون بين الشعبين الشقيقين .

وترجو الجزائر أن ترى من خلال الحل السلمي للأزمة الحالية كل البلدان المطلة على الخليج وقد انتهجت نفس المسلك الكفيل باستعادة الثقة والتعاون والذي من شانه أن يرجع الخليج الى أهله بعيدا عن كل تدخل أجنبي .

إن رد فعل الشعوب العربية ازاء أزمة الخليج مرتبط ارتباطا وثيقا بطريقة المعاملة التمايزية التي خصصت لانتهاكات القانون الدولي التي ترتكب في المنطقة دون عقوبة ، وهو ما يغذي شعورهم بأن المجتمع الدولي يستعمل ، في هذه الحالة ، طريقتين متمايزتين لمعاملة حالات ذات نوعية واحدة ، مما يخلق بالتالي شعورا عميقا بالظلم .

وفي نفس الوقت ، من الواضح أن نفس ردود الفعل هذه تعكس كذلك طموحات قوية نحو تضامن عربي يكون في مستوى التعلق الشعبي العميق بالامة العربية ، ذلك التضامن الضروري من أجل القضاء على كل عوامل التفرقة وبالتالي عوامل اضعاف القدرات العربية وتأمين مصيرها المشترك .

وإن بلدان اتحاد المغرب العربي ، المقتنعة بضرورة هذا التضامن ، والمجتمعة مؤخرا تحت رئاسة الرئيس الشاذلي بن جديد ، تسهر باستمرار من أجل دعم المسار الوحدوي الذي انتهجته .

وهناك أعمال ملموسة تندرج في اطار آليات الحوار والتنسيق وتتجسد في انجازات مشتركة مما يرسخ في كل مرحلة مسارا يتجاوب ومطالب العصر ، تتبناه بحماس كل شعوب المنطقة التي يجمعها تراث ثقافي وحضاري مشترك يدفعها بصورة طبيعية لدمج تطلعاتها المشتركة نحو التنمية والازدهار ضمن مشروع وحدوي .

إن الاجتماع الذي انعقد في الجزائر في شهر حزيران/يونيه الاخير لمؤتمر وزراء الخارجية للبلدان غير المنحازة المطلة على البحر الابيض المتوسط ، والذي هو ثالث اجتماع بعد فاليتا وبريوني قد جاء في الوقت المناسب بالنسبة لضرورة وضع تقييم مشترك للمعطيات الجديدة للوضع السياسي والاقتصادي الدوليين وانعكاساته على الدول غير المنحازة المطلة على البحر الابيض المتوسط .

وبهذا الصدد ، فقد نظر المؤتمر في الوسائل الكفيلة بتعميق الحوار والتعاون مع أعضاء السوق الاوروبية المشتركة ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بغية التكفل بالاهتمامات المشروعة للدول المتوسطية التابعة للسوق الاوروبية بصدد توسيع التشاور فيما بين ضفتي البحر المتوسط واعطائه اطارا منظما .

والواقع أن هناك مشاريع أوروبية عديدة تهيئ بنشاط الصورة الجديدة الاقتصادية والامنية التي ستكون عليها أوروبا . وهو أمل شعوبنا وعزمها في العمل على أن يأخذ البعد المتوسطي ، المهمّش حاليا ، كل أهميته التاريخية تجاه التحدي المشترك بالنسبة للامن والتنمية ، اللذين ينبغي أن يقوما ويتعززا في صالح الدول المتوسطية .

إن عام ١٩٩٠ يعتبر بحق ولأسباب عدة عام الامم المتحدة . وفي ناميبيا ، قدمت الامم المتحدة الدليل الواضح على قدرتها الهائلة على تنفيذ خطتها للاستقلال . كما تتابع الامم المتحدة ، في جنوب افريقيا ، كفاح شعب جنوب افريقيا من أجل استعادة حقوقه الثابتة في إقامة مجتمع ديمقراطي وموحد .

إن الاعتراف بشرعية النضال السياسي في جنوب افريقيا والشروع في حوار انتظرناه طويلا بغية القضاء التام على الفصل العنصري ، يعتبر نتيجة للضغط الدولي . وتبقى اليقظة ضرورية عندما نلاحظ أن اللجوء الى التفرقة والقمع ما زال يشكل تهديدا لهذه الاهداف .

إن وقوف الامم المتحدة في صف الإرادة الجماعية الافريقية قد بدأ يؤتي ثماره ويحيي الامل في التوصل قريبا إلى إيجاد حل لمشكلة الصحراء الغربية . فالمساعي الحميدة المشتركة لكل من الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والامين العام للامم المتحدة ، والتي أدت في شهر آب/أغسطس ١٩٨٨ إلى تقديم مقترحات سلام قبلها طرفا الصراع ، وهما المملكة المغربية وجبهة البوليساريو ، قد أفضت في شهر حزيران/يونيه الماضي إلى إعداد خطة حقيقية للتسوية تبناها مجلس الامن بقراره ٦٥٨ (١٩٩٠) .

والجزائر ترحب بهذه المرحلة الممتازة التي وصلت إليها هذه العملية التي تهدف إلى إجراء استفتاء حول تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية بعيدا عن أي ضغوط إدارية أو عسكرية ، تنظمه وتراقبه الامم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية .

وتود بلادي هنا أن تشيد مرة أخرى بالامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار وبالرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، للجهود التي بذلاها في هذا المضمار ، وهما على علم بأنهما سيجدان لدى الجزائر كل الدعم والمساندة بالنسبة لما سيبذلانه من جهد بغية وضع اللمسات الاخيرة لخطة التسوية وتطبيقها بكل عدل وإنصاف .

إن الجهود الوطنية للمصالحة ، المدعمة بالتشاور الدولي والمشجعة من طرف الامم المتحدة بغية إيجاد تسوية سلمية لبعض النزاعات الجهوية ، تستهدف نفس الغاية : إتاحة الفرصة للشعوب للاختيار الحر لقادتها ونظامها الاقتصادي والاجتماعي ومؤسساتها الدستورية ، والحفاظ على سيادتها واستقلالها ووحدتها ، وفي كثير من الحالات ، مثلما هو الشأن في أفغانستان وكمبوديا وقبرص ، حماية اتجاهها كدول غير منحازة .

وينطبق هذا على شبه جزيرة كوريا ، حيث يشكل اللقاء الذي تم بين رئيسي الحكومتين تقدما حقيقيا في مسار التوحيد السلمي لكوريا ، وهو تقدم يسعد الجزائر أن تحييه وتشجعه .

إذا كان اندماج البلدان الشرقية في الاقتصاد العالمي قد جند منذ البداية دعما حاسما من طرف المجموعة الدولية ، فاتحا بذلك آفاق جديدة لمزيد من الازدهار في الشمال ، فإن التدهور المتواصل للوضع الاقتصادي للبلدان النامية والاتساع المأساوي للهوة الفاصلة بين الشمال والجنوب يدلان على تفاقم الخلل الناتج عن النظام الاقتصادي الدولي .

إن اتساع رقعة الفقر التي ما انفكت تزداد خطورة نتيجة لصعوبة برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية ، والمديونية الخارجية ، وتدهور القوة الشرائية ، واختلال النظام النقدي المالي والتجاري الدولي ، تدل على أن التعاون الدولي من أجل التنمية لا يزال مستثنى من الوجه الجديد الذي يطبع العلاقات السياسية الدولية .

إن لنظام الأمم المتحدة دورا أساسيا يقوم به ، نظرا للصلة الوثيقة القائمة بين السلم والتنمية .

وإن انبعاث النمو لدى البلدان النامية قد جددته الدورة الخاصة الثامنة عشرة لجمعيتنا المنعقدة في شهر نيسان/ابريل الماضي كأهم تحد في هذه العشرية . وغني عن البيان ، إن الإجماع الذي تحقق في تلك الدورة حول الإعلان الخاص بالتعاون الاقتصادي الدولي يتجسد حقيقة في الالتزام الرامي إلى رفع التعاون الدولي إلى مستوى التحدي الذي تواجهه التنمية . كما أن برنامج العمل لصالح الدول الأقل نموا المصادق عليه أخيرا في باريس يستحق دعما قويا من طرف المجموعة الدولية وذلك من أجل وضع حد نهائي للتدهور الاقتصادي وإرساء قواعد التنمية الاقتصادية لهذه البلدان التي تتميز بضعف مناعتها . وبصفة أشمل ، يظل إنعاش الحوار بين الشمال والجنوب هدفا ضروريا لترقية علاقات اقتصادية دولية أكثر عدلا وإنصافا .

والجزائر التي جعلت من التنمية محورا أساسيا لسياستها لهي مقتنعة بأن ترقية التبادل المتعدد الأشكال بين بلدان الجنوب يشكل بعدا واعدا للعلاقات الاقتصادية الدولية وضرورة حيوية ، إذا كانت الدول النامية راغبة في أن ترتفع إلى مستوى الشريك الكامل الحقوق في عالم يعرف تحولات جوهرية وجذرية .

وفي هذا السياق ، فإن تأسيس مجموعة على مستوى القمة للتشاور والتعاون بين الجنوب والجنوب ، والتي انعقدت دورتها الاولى بكولالمبور في حزيران/يونيه الاخير ، من شأنه أن يعطي محتوى حقيقيا ودفعة سياسية حاسمة للتعاون بين الجنوب والجنوب . وإن تقرير لجنة الجنوب يشكل بالنسبة للتعاون الدولي بصفة عامة والتعاون بين الجنوب والجنوب بصفة خاصة مساهمة ثمينة ، حيث يرتكز على تفكير مبدع يطرح تصورا مثمرا وتدابير واقعية ينبغي علينا أخذها بعين الاعتبار بشكل إنفرادي وجماعي .

ولا يفوتني هنا أن أقدم تحية أخوية إلى رجل عظيم وابن بار لافريقيا المعلم جليوس نيريري ، وإلى كل أعضاء لجنة الجنوب التي يترأسها .

إن نظرة جديدة في العلاقات الدولية ينبغي أن تعكس الإرادة العالمية وبالتالي ترتكز على إسهامات كل الدول في إطار احترام المساواة بينها ، بدون تمييز بسبب ثقلها في الساحة الدولية أو مستويات نموها الاقتصادي أو قوتها العسكرية . وهذا يعني انه ، لكي تصبح الامم المتحدة الاداة المحايدة للإرادة والعمل الجماعيين ، يجب أن تعمل دائما على احترام قواعد الموضوعية والمساواة في المعاملة .

فالامم المتحدة تجسيد لاحسن ما تأمل فيه البشرية لنفسها . فرؤيتها للعالم يجب بالتالي ألا تختلط برؤية دولة ما أو مجموعة من الدول ، وعليها أن تتجاوز الاستراتيجيات والمصالح التي تحددها دوائر اقتصادية ضيقة ونواد عسكرية مغلقة . كما ينبغي أن تسهر بكل حزم على دمج المصالح الفردية في المصلحة المشتركة .

ومثل هذه الرؤية تتطلب الكثير من أعضاء منظمتنا . الذين عليهم أن يضربوا المثل الاعلى في تصرفاتهم على الساحة الدولية . وبالتالي ينبغي لإسهاماتهم الفردية والجماعية أن تكون حاسمة في تعزيز الامن والسلم الدوليين وإقامة تعاون اقتصادي دولي من شأنه أن يدعم التنمية التضامنية الحقة .

فمن المؤكد أنه يمكن ضمان سلام العالم بصورة أكثر فعالية عن طريق التنمية الاقتصادية لاكبر عدد ممكن من البلدان .

ويحدونا عميق الامل أن نرى الامم المتحدة تعمل من أجل ضمان هذا التراث الثمين للبشرية جمعاء .

السيد ايليمان - جينسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أهنئكم سيدي الرئيس على انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة . إنني على ثقة بأنكم ، على غرار سلفكم ، ستوفرون من التوجيه الحكيم لجهودنا ما يكفي لتحقيق نتائج ملموسة في هذه الدورة .

حين اجتمع مؤسسو هذه المنظمة في سان فرنسيسكو في عام ١٩٤٥ ، كانت تجمعهم رؤيا مشتركة : رؤيا عالم مسالم تعيش فيه الشعوب في تسامح وحسن جوار ، عالم تتساوى فيه حقوق الرجال والنساء ، والامم كبيرها وصغيرها ، عالم من التقدم الاجتماعي ومستويات حياة أرفع في جو من الحرية أفسح - عالم يقوم كلية على إيمان راسخ بكرامة الفرد وقدره .

هذه الرؤيا لم تتحقق إلا جزئيا . فلم نستطع بعد إنقاذ كوكبنا من ويلات الحرب . ولا تزال حقوق الإنسان الاساسية تنتهك في بلدان عديدة ، مسببة معاناة إنسانية وتدفقات ضخمة من اللاجئين . وما زالت الحرية والديمقراطية بعيدتا المنال في عدد كبير جدا من الدول . بينما يعاني ملايين من البشر من الجوع والفقر* .

ثم ظهرت ويلات جديدة : وجه الإرهاب القبيح ، والانحطاط الناجم عن المخدرات ، والمشاكل البيئية ، والفيروس المروع الفتاك الذي يسبب مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) - هذا على سبيل المثال لا الحصر .

بيد أنه لا يوجد ما يدعو إلى الشعور باليأس . على العكس من ذلك ، تتحقق الآن أجزاء هامة من تلك الرؤيا ، على نحو مطرد أيضا . فها هي منظمتنا الدولية بعد تنشيطها تضطلع بمسؤوليتها في جو من التعاون والواقعية المتزايدين ، عاقدة العزم على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية على أساس سيادة القانون . إن الزمن يتغير ، إذ تترسخ أسس السلم والحرية والديمقراطية . ويتعين علينا أن نصد أي محاولة لعرقلة ذلك التغيّر .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فليمنغ (سانت لوسيا) .

ينبغي أن تكون أولى أولوياتنا الحيلولة دون استخدام العدوان والقوة العسكرية لتحقيق المآرب السياسية . ويتعين علينا أن نوضح بجلاء أننا لن نتسامح قط إزاء العدوان العسكري ، وإن هذا العدوان لن ينجح قط ، ولن يؤتي ثماره .

إن العدوان السافر الذي شنه العراق على جاره المسالم ، الكويت ، يمثل انتهاكا صارخا لجميع المبادئ الاساسية للقانون الدولي . ومطلب العراق بإغلاق السفارات الاجنبية في الكويت مرفوض رفضا تاما . إن استخدام العراق للمواطنين الاجانب كدروع ضد القصف يشكل انتهاكا كريها لحقوق الإنسان الاساسية . والذين يرتكبون هذه الاعمال البشعة يتحملون المسؤولية شخصيا ، ولا بد من تقديمهم للعدالة وفقا لما يقتضيه القانون الدولي . إن أعمال العنف والنهب المتزايدة التي ترتكبها قوات الاحتلال في الكويت أعمال بربرية لا بد أن يدينها المجتمع العالمي .

لقد واجه المجتمع العالمي عدوان العراق بعزم وإجماع . وللمرة الاولى يقرر مجلس الامن - بموجب الفصل السابع من الميثاق - فرض جزاءات الزامية بعيدة المدى ضد معتد . وقرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) ، وقراره ٦٦٥ (١٩٩٠) الذي لا يقل أهمية عن الاول ، بشأن إعمال الجزاءات الإلزامية ، يمثلان معلمين بارزين في تاريخ الامم المتحدة ، وقبل نصف ساعة فقط ، ونحن نجلس في هذه القاعة ، ارتقى مجلس الامن مرة أخرى إلى مستوى المسؤوليات المناطة به .

تؤمن الدانمرك إيمانا راسخا بالحاجة إلى إيجاد حل سلمي للازمة في الخليج . وذلك يتطلب الاستخدام الكامل لجميع الوسائل المتاحة للامم المتحدة ، المنصوص عليها في الميثاق ، كما يتطلب إسهامات من جميع أعضاء المجتمع العالمي .

يتعين أن تكون الجزاءات الإلزامية فعالة قدر المستطاع ولا بد من تنفيذها بمنتهى الصرامة . ولضمان القيام بجهد دولي واسع النطاق ، قررت الدانمرك إرسال إحدى سفن أسطولها البحري إلى الخليج للمشاركة في تنفيذ الجزاءات الإلزامية وفقا للقرار ٦٦٥ (١٩٩٠) . ونرى أن على الامم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي قدر المستطاع في تنسيق الجهود متعددة الجنسية لضمان التنفيذ الصارم للجزاءات . حيث أن ذلك

سيعزز مركز المنظمة بالنسبة لنزاعات المستقبل ، ويقربنا من تأسيس نظام الأمن الجماعي الذي توخاه مؤسسوها .

وفي الوقت ذاته ، يتعين علينا ألا ننسى المشاكل الإنسانية الخطيرة التي تسبب فيها عدوان العراق . فالدانمرك ، على غرار الكثير من الدول أسهمت بالفعل في التخفيف من محنة عدد لا حصر له من اللاجئين . غير أنه يتعين علينا أن نبذل المزيد . وعلينا أيضا أن نعزز من قدرات منظومة الامم المتحدة في هذا المضمار أيضا .

لا يمكن قبول أي شيء يقصر عن تحقيق الانسحاب الكامل غير المشروط للقوات العراقية من الكويت واستعادة الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية للكويت . وعلينا أن نبرهن بوضوح ، مرة واحدة وبصورة نهائية ، على أن العدوان لن يؤتي ثماره أبدا . إن غزو العراق للكويت وضمه وصمة عار لما كان يمكن أن يكون تطورا سياسيا إيجابيا في العالم بوجه عام .

عندما يلقي المؤرخون نظرة على هذا القرن ، سيعتبرون عام ١٩٩٠ دون شك أهم عام في فترة ما بعد الحرب . وربما ركزوا على التغيرات الهائلة التي حدثت في أوروبا ، وعلى آخر فصول ما اعتدنا تسميته بالحرب الباردة .

وقد أحيت التطورات التي حدثت في أوروبا الآمال لدى الملايين من الناس في كافة أرجاء العالم . وما فتئ التعاون يحل محل مجابهات الماضي . وتداعى بالفعل الحائط الذي كان يقسّم أوروبا وها هي شمس الحرية والديمقراطية تبزغ في أوروبا الشرقية والوسطى . والنظم السياسية التعددية واقتصادات السوق الحرة تتطور بكل قوة وحماس في الوقت الحالي .

وأبرز تعبير عن الحقبة الجديدة هذه هو توحيد ألمانيا . وستأخذ ألمانيا الموحدة مكانها المناسب في غضون أيام قليلة في منظمتنا العالمية . وفي أوروبا ، ستطلع ألمانيا بدورها في إطار الاتحاد الاوروبي ، ومنظمة حلف شمال الأطلسي ، وسائر المنظمات متعددة الأطراف . ونحن نهنئ الشعب الالماني على الانجاز الذي حققه .

ثمة هياكل جديدة تظهر الآن في أوروبا . وتواصل المجموعة الاوروبية الدينامية مسيرتها على الدرب من أجل تحقيق المزيد من التعاون الوثيق في المجالين السياسي والاقتصادي . وهي تفعل ذلك في ظل انفتاح كامل على البلدان الاخرى ، وبتصميم راسخ بأن تتحمل مسؤوليتها وتقدم إسهامها لتحقيق أوروبا أكثر قوة وديمقراطية ، تحدوها رغبة لتقديم التعبير العملي للدعم السياسي والاقتصادي الذي تقدمه للديموقراطيات الفتية في أوروبا الشرقية والوسطى .

وقد عبّرت الاحداث الدرامية التي وقعت في أوروبا عن إرادة المواطنين فالشعب هو الذي قام بهذه الثورة . لكن ذلك ما كان ليتحقق بدون ما أبداه الرئيس ميخائيل غورباتشوف من شجاعة وبصيرة ، أو بدون الشراكة الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

كان من بين النتائج الإيجابية جدا لإصلاحات الرئيس غورباتشوف الانتخابات الحرة التي أُجريت هذا الربيع في جمهوريات البلطيق الثلاث - استونيا ولاتفيا ولتوانيا . والتاريخ الماساوي هو وحده الذي حال دون أن تأخذ شعوب البلطيق مكانها بين الدول الحرة في أوروبا . كان ينبغي لهذه الشعوب أن تكون هنا اليوم ، وستكون هنا ذات يوم . لقد كانت جمهوريات البلطيق أعضاء في عصبة الامم بوصفها دولا مستقلة لمدة عشرين عاما . والدانمرك اعترفت بجمهوريات البلطيق في عام ١٩٢١ ولم تقبل على الإطلاق دمجها القسري في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٤٠ . ونحن نؤيد جهودها لإعطاء استقلالها الرسمي معنى حقيقيا . ويحدونا الامل أن تتاح لها الفرصة ، قبل مضي وقت طويل ، لتحمل مسؤولياتها بوصفها مشاركة كاملة في التعاون الدولي . نحن ندرك أنه يتعين حل المشاكل الصعبة من خلال المفاوضات مع الاتحاد السوفياتي . ونناشد الاطراف المعنية أن تظهر المرونة وحسن النية في هذا المسعى .

لقد جرى إرساء أساس متين لتعيش أوروبا في المستقبل في سلام وحرية وديمقراطية . وقُدمت مساهمات كبيرة في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وفي الاجتماع الثاني للمؤتمر المعني بالابعاد الإنسانية في عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، الذي انعقد في كوبنهاغن في حزيران/يونيه ، اعتمدت دول المؤتمر وثيقة تاريخية - هي ميثاق للحرية يشتمل على المبادئ الاساسية لتطوير ديمقراطيات تعددية تقوم على أساس احترام حقوق الإنسان ، بما في ذلك الانتخابات الحرة وحرية التعبير وحرية الاختيار السياسي للفرد .

إلا أن عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا لها أبعاد أخرى ، وثمة إمكانية في أن تصبح عنصرا أساسيا في الهيكل الاوروبي الجديد ، يرأب الصدع في أوروبا ويعزز الامن والتعاون في قارتنا . ونحن على ثقة بأن مؤتمر قمة دول الامن والتعاون في أوروبا الذي سيعقد في باريس في هذا الخريف سيعزز هذا الهدف تعزيزا كبيرا .

نحن على اقتناع بأن التحول القادم في مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي سيمكن الدول المشاركة من تقديم مساهمة أفضل للسلم والامن العالميين . ونثق بأن اجتماع

وزراء خارجية بلدان مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي هنا في نيويورك في بداية الاسبوع المقبل سيسهم في تطوير عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

لن يعم السلام العالم دون نزع السلاح على صعيد العالم بأسره - نزع سلاح يغطي جميع فئات الاسلحة : النووية والتقليدية والكيميائية . ونستمد التشجيع من التقدم المحرز في المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن القوات النووية الاستراتيجية . ويبدو أن إمكانية إبرام معاهدة لتخفيض الاسلحة الاستراتيجية بحلول هذا العام أمر قريب المنال .

ويبدو أن للتفاؤل في مجال نزع السلاح التقليدي ما يبرره أيضا . ويحدونا الامل أن تكون معاهدة القوات التقليدية في أوروبا جاهزة للتوقيع عليها في مؤتمر قمة الامن والتعاون في أوروبا الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر . ونعلق أهمية كبيرة على الطريقة التي تعالج الامم المتحدة بها نزع السلاح التقليدي على صعيد العالم بأسره .

والاحداث في الخليج أكدت ثانية الحاجة الملحة إلى إبرام اتفاقية عالمية للحظر الشامل على الاسلحة الكيميائية . وضرورة تجنب انتشار الاسلحة النووية بشكل أوسع . ويحدونا الامل أن يقدم نص كامل للاتفاقية المعنية بالاسلحة الكيميائية في المستقبل القريب . ومع أن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الاخير الذي انعقد في جنيف اخفق في وضع وثيقة نهائية ، إلا أننا نشعر بأن المؤتمر كان مفيدا وعزز المعاهدة بشكل عام .

والآن اسمحوا لي أن اتناول بإيجاز بعض الصراعات الإقليمية .

إنه لاجحاف آخر للشعوب العربية أن يؤدي العدوان العراقي على الكويت إلى تأخير التماس إحراز تقدم في حل مشاكل أخرى في الشرق الاوسط - الصراع العربي الإسرائيلي والمشكلة الفلسطينية والحالة في لبنان . فهذه المشاكل لا يجوز نسيانها . يجب أن نواصل البحث عن حلول عادلة وشاملة ودائمة . وعلى ضوء الحالة الخطرة في الاراضي المحتلة ، فإن من الضروري بدء حوار حقيقي بين الإسرائيليين والفلسطينيين في

أسرع وقت ممكن . والاتفاق بين إيران والعراق على تنفيذ قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٩) يستحق الثناء .

والتطورات في جنوب افريقيا كانت إيجابية للغاية . والاجتماعات بين المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وحكومة الرئيس دي كليرك ، التي أسفرت عن محاضر غروت شور وعن اتفاق بريتوريا ، تمثل انجازات كبيرة . وإجراء مفاوضات حقيقية بشأن مستقبل جنوب افريقيا الديمقراطية وغير العرقية أمر قريب المنال .

إننا نحث جميع مواطني جنوب افريقيا على العمل معا لإنهاء العنف الذي قد يهدد إمكانية إزالة الفصل العنصري إزالة كاملة . والتغيرات الدائمة في جنوب افريقيا لا يمكن تحقيقها إلا من خلال المفاوضات والوسائل السلمية . وينبغي للامم المتحدة أن تواصل إصدار إشارات واضحة وجماعية لتحقيق هذه الغاية . والقرار الذي اعتمد بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية المستأنفة المعنية بالفصل العنصري الاسبوع الماضي كان مشجعا . ويحدونا الامل أن تدعم دورة الجمعية العامة هذه ذلك الإنجاز بصوت متوازن يحبذ إيجاد حل عادل سلمي للمشاكل المعقدة في جنوب افريقيا .

وفي كمبوديا يبدو أن الحل أصبح وشيكا . ونهنئ أعضاء مجلس الامن الخمسة الدائمين على النتائج التي تحققت في مجال وضع إطار لحل سلمي شامل . ونلاحظ بارتياح أن الاطراف الكمبودية قبلت بهذا الإطار ، كما أننا نشعر بالتشجيع لتشكيل مجلس وطني أعلى . والآن ، ينبغي لجميع الاطراف المعنية أن تركز جهودها على تنفيذ الاتفاقات . ونؤيد دور الامم المتحدة في هذه العملية تأييدا قويا .

أضافت عملية الامم المتحدة الناجحة في ناميبيا أبعادا جديدة إلى إمكانيات المنظمة العالمية . وهذا يبشر بالخير بالنسبة لمهام جديدة محتملة في كمبوديا والصحراء الغربية من بين مناطق أخرى . وعملية ناميبيا أعادت التأكيد أيضا على الاهمية الاساسية لانشطة الامم المتحدة في مجال حفظ السلام .

والدانمرك تدعم دعما ثابتا عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام . وينبغي لهذه العمليات أن ترتكز على الكفاءة والمرونة والاقتصاد في النفقات . وهذا هو المقياس

الذي يجب أن نواصل استخدامه عندما نستعرض مساهمتنا - الآن وفي المستقبل - في جهود منظمتنا لحفظ السلام . ونود أن نرى تعزيز دور الامم المتحدة في حفظ السلام ، والنظر في إمكانية توسيع هذا الدور في مجال صنع السلام . وينبغي لجميع عمليات حفظ السلام وصنعه أن تستند إلى ولاية واضحة ، وأن تحظى بتعاون جميع الاطراف المعنية وأن تقوم على أساس مالي سليم . يتعين على جميع البلدان الاعضاء أن تدرك مسؤوليتها إزاء تمويل عمليات حفظ السلام ، ويتعين عليها أن تظهر رغبة في الرقي إلى مستوى مسؤولياتها .

وحسم مشاكل الامم المتحدة المالية العامة يكتسب أهمية مساوية . ولذلك يتعين على جميع البلدان الاعضاء دفع اشتراكاتها المقدرة فورا وبالكامل . وباستيفاء هذا الشرط المسبق فقط يمكن للامم المتحدة أن تواجه التحديات الضخمة في السنوات المقبلة .

لم يقصر المؤسسون تصورهم على حل المشاكل السياسية فقط ؛ لقد توخوا عالما يتمتع فيه جميع الناس بحق العيش الكريم .

يجب ألا ننسى مسؤوليتنا المشتركة عن تحسين ظروف المعيشة في البلدان النامية ، فمشاكل البلدان النامية لاتزال كبيرة . ولايزال أكثر من بليون شخص يعيشون في فقر ، وتدهورت الحالة في أقل البلدان نموا في العشرين سنة الماضية . يجب علينا جميعا أغنياء وفقراء أن ندرك أن النمو الاقتصادي والتنمية لا يمكن أن يتحققا إلا اذا قامت عملية التنمية على أساس عريض . وقد جاءت هذه الرسالة واضحة من مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، الذي عقد في باريس في أوائل هذا الشهر .

يجب أن تكون الحكومات مسؤولة عن أعمالها وينبغي أن يسمح للناس بأن يشاركوا في العملية السياسية . فالديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الانسان سمات لا بديل لها في عملية التنمية المتواصلة . ومن المشجع أن الاصلاحات السياسية والقانونية أصبحت مدرجة على جداول الاعمال في عدد متزايد من البلدان وترحب الدانمرك بهذا التطور الذي يدعو الى التفاؤل . فحقوق الانسان ، واضفاء الطابع الديمقراطي والمشاركة الشعبية في عملية التنمية تعتبر أدوات وأهدافا هامة في التعاون من أجل التنمية في الدانمرك . وتتبع الوكالات الانمائية الدولية على نحو متزايد هذا المنهج . وسوف ندعم بدورنا ، هذا الاتجاه . فلا يمكن أن ينظر الى حقوق الانسان وإلى اضفاء الطابع الديمقراطي باعتبارهما بندين مؤقتين في جدول أعمال التنمية ، ومسؤوليتنا المشتركة هي أن نتأكد من أن هذين البندين وضعا في جدول الاعمال لكي يبقيا فيه .

وبهذا يمكننا أيضا أن نسهم في حل مشكلة اللاجئين ، وهي مشكلة صعبة يمكن اذا لم تعالج في سياق شامل أن تعرض أمننا في المستقبل المنظور للخطر .

ويجب في الوقت نفسه ألا نغفل تهديدات أخرى موجهة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء .

إن التغيرات المناخية ، والاستغلال المفرط لموارد الارض ، وتلوث البحار ، تمثل تهديدات أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . إننا في حاجة إلى التعاون

الدولي وإلى العمل المنسق الملموس . وينبغي للامم المتحدة أن تستمر في ايلاء أولوية كبرى لمسائل البيئة . وتبشر الدورة الاولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بالخير للمستقبل . وسيكون أعظم تحد هو ايجاد الطرق والوسائل التي تمكن البلدان النامية من المشاركة في التعاون الدولي من أجل البيئة وادماج البعد البيئي في سياسات وبرامج التنمية الخاصة بها . فالنهج الشامل ضروري في هذا المجال ولابد أن يتضمن هذا النهج نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وتوفير موارد نقدية اضافية .

إن التقرير الذي تقدمت به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي يدعو الى اتخاذ اجراء فعال لمواجهة التغيرات المناخية . وينبغي أن تبدأ في أقرب وقت ممكن المفاوضات الخاصة بوضع اتفاقية بشأن التغيرات المناخية وأن تكون هذه الاتفاقية معدة للتوقيع في المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في عام ١٩٩٢ .

يجب كذلك مواجهة التحديات الاخرى بنفس القدر من القوة . يجب أن تقوم الحرب ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات على الزخم الذي تولد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت في العام الماضي . إن النتائج التي توصلت اليها الدورة الاستثنائية المكرسة لمكافحة المخدرات في شباط/فبراير الماضي ، تضع أساسا جديدا للكفاح ضد هذا الشر .

إن المخدرات والارهاب يرتبطان ارتباطا وثيقا . لكن الارهاب الدولي له مصادر أخرى أيضا . وقد اضافت أزمة الخليج وقودا لاستخدام الارهاب لتحقيق الاغراض السياسية ويجب على المجتمع الدولي ألا يقبل أبدا باستخدام الارهاب . وينبغي لجميع الامم ان تعمل معا عن كثب لمنع الارهابيين من ارتكاب أعمالهم الوحشية الهوجاء .

تتوافر أمامنا اليوم فرص لم يسبق لها مثيل للوفاء بالتعهدات الواردة في ميثاق الامم المتحدة . ويجب أن نغتنم هذه الفرص ، وأن نستخدم أحكام الميثاق في اقامة نظام للامن الجماعي ، وينبغي لنا أن نبين بالاعمال أن العدوان العسكري لم يعد

من الممكن احتماله ولا يمكن أن يكافأ . ولابد أن نستخدم استخداما كاملا دور المنظمة في صيانة السلم وفي صنعه . يجب علينا أن ننشئ مجتمعا دوليا يقوم على حكم القانون تسوى فيه المصالح المتنازعة بالوسائل السلمية وعلى أساس العمليات الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان وحرية التعبير .

يجب علينا أن نساعد الامم الاقل قدرة على حل مشاكلها التنموية الخطيرة . وأن نكافح التهديدات الموجهة للبيئة والشرور المتمثلة في المخدرات والارهاب الدولي . وأن نتحلى بالتسامح وأن نتصدى لمعاداة السامية ، وللعنصرية ، وللممارسات القائمة على الكراهية . يجب أن نحقق ذلك كله في منظمة عالمية حقا . ويجب أن نساعد معا على تحقيق رؤيا الآباء المؤسسين ، ليس فقط من أجلهم ، ولكن من أجلنا ومن أجل أطفالنا ومن أجل جميع الاجيال المقبلة .

السيد ندولو آياه (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي بالنيابة عن رئيس جمهورية كينيا الاونورابل دانييل آراب موي أن أنقل تهانينا الحارة الى السيد غيدو دي ماركو بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين . إن كينيا تثق في أن خبرته الواسعة ستدفع مداولات الدورة بشأن القضايا المعقدة ذات الاهمية البالغة بالنسبة للمجتمع الدولي الى نهاية ناجحة . وأتمنى لسيادته فترة رئاسة ناجحة .

أود أيضا أن أشيد بسلفه السيد جوزيف غاربا للاسلوب الذي أدار به أعمال الجمعية في الدورة الرابعة والاربعين .

تود بلادي أيضا أن تعرب عن تقديرها المخلص للامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار لسعيه المستمر للتوصل الى حلول سلمية لمشكلات العالم التي تبدو مستعصية في كثير من الاحيان .

نود أيضا أن ننتهز هذه الفرصة لنهنئ العضو الجديد دولة لختنشتاين وأن نرحب بها في الامم المتحدة .

كان حصول ناميبيا على الاستقلال في آذار/مارس من العام الماضي حدثا تاريخيا ، كما كان تحرير شعب من الاستعباد والتمييز العنصري شاهدا على انتصار الخير على الشر في نهاية المطاف . وكان تأكيدا لما كنا نقوله منذ سنوات ، من انه اذا كان المجتمع الدولي جادا حقا بشأن تسوية النزاعات فإن العمل الدولي المنسق قادر على تخليص العالم من كثير من الشرور . وتشعر كينيا بالفخر للاسهام في فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، ونلتزم التزاما كاملا بالتعاون مع ناميبيا في السنوات القادمة .

ولقد شهد العام الماضي أيضا اسهاما هاما آخر من جانب الامم المتحدة في تسوية احدى حالات الصراع . وأقصد بذلك الدور الذي اضطلعت به في أمريكا الوسطى وبخاصة في نيكاراغوا حيث نجحت العملية الانتخابية تحت اشرافها . ونحن على ثقة بأن مشاركة الامم المتحدة في تسوية نزاع الصحراء الغربية ، متى دعمتها جميع الدول الاعضاء ، ستكلل ، أيضا ، بالنجاح .

منذ أربعة أشهر ، وفي هذه القاعة ، رحب الامين العام برجل عظيم يناضل منذ زمن طويل ضد الفصل العنصري ، رجل وصف حضوره هنا بأنه حدث مشهود في تاريخ الامم المتحدة . وكان الامين العام بليغا فيما قاله من أن السيد نلسون مانديلا يشكل رمزا لروح شعب جنوب افريقيا التي لا تقهر ونصيرا للحرية والعدل من أجل الجميع . ولقد ضمت كينيا صوتها الى المجتمع الدولي في الابتهاج باطلاق سراح السيد مانديلا بعد أن قضى ٢٧ عاما في سجون جنوب افريقيا .

ولقد حاولنا على امتداد السنين أن نصور نظام الفصل العنصري الاثم الذي يعجز عنه الوصف ، ولكني في هذا المقام ، سأقتبس من السيد مانديلا الذي قال عن الفصل العنصري

"ولقد بيّن ذلك الطغيان قيمته الوحشية بعدد الاطفال الذين قتلهم ، وبعدد الايتام والارامل من النساء والرجال الذين بوسعه أن يدعي أنهم مخلوقاته الغريدة" . (A/44/960 ، المرفق السادس ، ص ١٣٦)

وأود أيضا أن أذكر الجمعية العامة بالكلمات التي قالها السيد مانديلا والتي جاء فيها :

"إن مجرد حدوث جريمة الفصل العنصري سيبقى إلى الابد وصمة لا تمحى من تاريخ البشرية . والاجيال المقبلة ستتساءل بالتأكيد : ما هو الخطأ الذي ارتكب ومكن لنظام الفصل العنصري من أن يوطد أركانه بعد اعتماد إعلان عالمي لحقوق الانسان؟

"وسيظل هناك اتهام قائم إلى الابد وتحد لجميع الرجال والنساء ذوي الضمير الحي لان الامر قد تطلب كل هذا الوقت الطويل قبل أن ننهض جميعا معلنين عن نفاد صبرنا إزاء ذلك" . (المرجع نفسه ، ص ١٣٥)

ولئن كان لا يسعنا أن ننكر حدوث بعض التطورات الايجابية داخل جنوب افريقيا ، ففي رأي كينيا أن تلك التطورات هي بداية مؤقتة للعملية الطويلة المرتقبة . إذ لم تتم بعد ازالة دعائم الفصل العنصري بالكامل ، ومازال سكان جنوب افريقيا السود محرومين من حقوقهم وحريتهم . ومن ثم فإننا رغم ثنائنا على الرئيس دي كليرك لما اتخذه من خطوات لانزال على تمسكنا بالقضاء على الفصل العنصري . وإننا لنؤكد تأييدنا الكامل لاستمرار الجزاءات الشاملة ضد جنوب افريقيا إلى أن تلقى التغييرات الهادفة قبول غالبية سكان ذلك البلد . كما إننا نؤكد تأييدنا للاعلان الخاص بجنوب افريقيا المعتمد في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة . ونهيب بجميع الدول أن تلبي النداء الوارد في ذلك الاعلان بعدم تخفيف التدابير القائمة الرامية الى تشجيع حكومة جنوب افريقيا على استئصال الفصل العنصري ما لم تتوافر أدلة واضحة على حدوث تغيير جذري لا رجعة فيه داخل جنوب افريقيا .

ظل الشرق الاوسط لزمن طويل منطقة يتصاعد فيها التوتر والمواجهات . بيد أن الحالة تفاقمت مؤخرا من جراء غزو العراق للكويت وضمها اليه . ولقد أدان المجتمع الدولي ومن بينه كينيا ، ذلك الغزو . ولئن كان بلدي يلتزم بقرارات مجلس الامن المتعلقة بالازمة ، فهو يدعو الى عدم ادخار أي جهد في السعي الى ايجاد حل سلمي للمشكلة . ونحن ، بالقطع ، لا نسمح بحيازة أي دولة للاراضي باستخدام القوة . إن الشرق الاوسط لم يشهد تقدما يذكر ، ومازالت كينيا تشعر بالقلق ازاء الحالة غير المستقرة السائدة في المنطقة . اذ لا تزال القضية الفلسطينية تمثل لب المشكلة ، وإنه ليساورنا قلق بالغ نتيجة استمرار تدهور أحوال الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة . ومن ثم نناشد اسرائيل الانسحاب من جميع الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، ونعرب عن أسفنا لان جميع المحاولات الرامية الى تخفيف حدة الحالة قوبلت بالرفض .

إن كينيا تؤيد أي تسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية تنبني على قرارات الامم المتحدة ذات الصلة . ولا بد في رأينا من إعمال حقوق الشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في اقامة وطن ، وكذا حقوق جميع دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في أن تعيش في سلم داخل حدود آمنة ومازلنا على اقتناعنا بأهمية عقد مؤتمر سلم دولي بشأن الشرق الاوسط تشارك فيه جميع الاطراف على قدم المساواة ، وأملنا أن يعقد ذلك المؤتمر في المستقبل القريب جدا .

ترحب كينيا بجميع المحاولات الرامية الى تحقيق السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، وبخاصة عن طريق ايجاد تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكمبودية . ومازلنا على موقفنا المؤيد لحق شعب كمبوديا في تقرير مصيره بحرية بمنأى عن أي تدخل خارجي ، ونؤيد المبادرات التي تضطلع بها الامم المتحدة حاليا والرامية الى وقف اطلاق النار واجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت اشرافها .

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية يسرنا استمرار الحوار بين شطري كوريا . وتبشر التطورات الايجابية الاخيرة بإعادة توحيد البلدين سلميا وبما يعود على جميع أبناء الشعب الكوري بالنفع . مع ذلك فإن شاء أي من شطري كوريا الانضمام الى الامم المتحدة ، فستؤيد كينيا طلبه . فلا ينبغي في اعتقادنا استخدام مسألة إعادة التوحيد كأساس ترفض بمقتضاه رغبة أي من شطري كوريا في الانضمام الى عضوية منظمتنا .

وفيما يختص بمسألة قبرص ، تأسف كينيا لانعدام التقدم في المحادثات الجارية بين الطائفتين تحت اشراف الامين العام . ويحدونا الامل أن نشهد انسحاب جميع المستوطنين والقوات الاجنبية على وجه السرعة من قبرص وأن تحترم كافة الدول استقلال تلك الدولة الجزرية .

يؤمن بلدي بأن نزع السلاح يجب أن يشكل حتمية اخلاقية لدى المجتمع الدولي إن أريد تحقيق الاهداف الاساسية من صيانة السلم والامن الدوليين . ومن هذا المنطلق رحبنا بالمفاوضات الثنائية الناجحة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التي جرت في أيار/مايو ١٩٩٠ . فقد وقعت الدولتان العظميان اتفاقات مختلفة تشمل ، ضمن

جملة أمور ، التزامات هامة بتقليص مخزونيهما من الاسلحة النووية بعيدة المدى ، واتفاقا بالغ الاهمية ، بخفض مخزونيهما من القذائف النووية بنسبة ٣٠ في المائة . وعلى الرغم من أن الاتفاق الخاص بالقوة النووية بعيدة المدى متواضع من حيث عدد الاسلحة التي يقضي بإزالتها ، شأنه في ذلك شأن معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، فإنه يتسم بأهمية سياسية كبرى وبخاصة لدى الكثير من الدول غير النووية التي تنادي بفرض حظر شامل على التجارب النووية .

ويرى بلدي ، كينيا ، في مسألة حظر التجارب النووية مسألة ذات أهمية قصوى ، فإن حظر التجارب الشامل هو في رأينا السبيل الوحيد الحري بأن يوقف الزخم التكنولوجي لسباق التسلح النووي كما إنه الاداة المناسبة للسياسات العملية المتبعة في مجال تحديد الاسلحة والرامية الى منع تصاعد التنافس النوعي في الاسلحة . وبالنظر الى ذلك يتطلع وفد بلادي الى المؤتمر المزمع عقده عام ١٩٩١ لتعديل معاهدة حظر التجارب الجزئي .

وفيما يتعلق بمسألة التحقق ، لا تؤيد كينيا الرأي القائل بأنها تشكل عقبة أمام عقد معاهدة لحظر التجارب الشامل . فتلك المسألة جزء لا يتجزأ من اتفاقات الحد من الاسلحة ونزع السلاح التي لا بد من أن تكون قابلة للتحقق لدواعي الامن والامتثال . وإننا نستمد السند من تاريخ الاتفاقات التفاوضية على الرغم من كون التحقق مسألة معقدة . فالتاريخ يفيدنا بأنه متى توافر لدى أطراف المفاوضات التصميم الراسخ على التوصل إلى الاتفاق ، فإنها كانت دوما قادرة على إزالة كل العقبات ذات الصلة بتدابير التحقق .

وقد قام فريق الخبراء الحكوميين المعني بدراسة المسألة والتابع للامين العام ، وكينيا عضو فيه ، بجهد في هذا المجال يستحق عليه الثناء الشديد ، ونأمل أن تعتمد الجمعية العامة توصيات الفريق ، فتعزز الدور الذي تقوم به الامم المتحدة في مجال التحقق .

ولعدة عقود أظهرت الدول الافريقية التزامها بنزع السلاح النووي في قارتها الذي دعا اليه اعلان القاهرة الصادر عن منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٦٤ . ومازالت كينيا تولي أهمية خاصة لانشاء مناطق السلم في مختلف أنحاء العالم . وهذه المناطق لن تقوي نسيج السلم والاستقرار الاقليميين فحسب ، بل ستوفر مزيدا من التعاون الاقليمي في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية أيضا . وفي ضوء ذلك تعبر فكرة اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم عن آمال وتطلعات بلادي كدولة ساحلية الى تعزيز فرص السلام والامن والمشاركة فيها . ولذلك نؤيد بشدة الاقتراح الداعي الى عقد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمحيط الهندي كمنطقة سلم في كولومبو بسري لانكا في عام ١٩٩١ . ونؤمن ايمانا قويا بأن هذا المؤتمر لن يؤدي الى تحقيق الوئام بين مصالح بلدان المنطقة وحدها ، وانما أيضا بين مصالح الدول البحرية الكبرى ومستخدمي البحار الرئيسيين . ولذلك نثني على اللجنة المخصصة للمحيط الهندي لما قامت به من جهد هام في الاعداد للمؤتمر بالرغم من المصاعب العديدة التي واجهتها .

وقبل أن أعلق على الحالة الاقتصادية الدولية ، أود أن أتكلم بإيجاز عن القرن الافريقي - المنطقة التي نعيش فيها - وعن قانون البحار . فقد تحققت نتائج هائلة في اطار التعاون الاقليمي على يد الهيئة الحكومية المعنية بالجفاف والتنمية في مجال مكافحة الجفاف المتكرر والتصحر ، وهما السبب الرئيسي في انتشار المجاعة ، وتدهور البيئة والمصاعب الاقتصادية في منطقتنا . إلا أن المسألة ذات المغزى الهام هي أن تعمل الهيئة الحكومية المعنية بالجفاف والتصحر على تشجيع روح التعاون الاقليمي وتصبح محفلا رئيسيا لتقييم المشاكل الافريقية . فهي المحفل الذي نستطيع في اطاره أن نقيّم المشاكل التي تعترض طريق التنمية الاقتصادية في منطقتنا . وفي ضوء

هذه الحقيقة أيدت بلادي الجهود التي تبذلها جميع الاطراف المشتركة في البحث عن حلول سلمية للمنازعات الاقليمية ، بما في ذلك الحروب الدائرة داخل الدول والتي نجمت عنها خسائر لا طائل من ورائها في الارواح والتي أعاقت تنفيذ أهداف التنمية على نحو خطير . وتحاول منطقتنا حل المنازعات المدمرة ونشر السلم بين الدول الاعضاء في الهيئة الحكومية المعنية بالجفاف والتصحر للعمل على ايجاد مناخ يساعد على اقامة علاقات تجارية واقتصادية أوسع نطاقا ، وهو شرط ضروري للتكامل الاقتصادي* .

وفي هذا الصدد ، اجتمع وزراء خارجية الدول الست الاعضاء في الهيئة في نيروبي في نهاية آب/أغسطس ١٩٩٠ للتداول بشأن تنفيذ الاعلان الخاص بالسلم والاستقرار والتنمية الصادر عن رؤساء دولهم وحكوماتهم في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ في أديس أبابا . ويؤكد هذا الاعلان على مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد بعضها البعض وكذلك التسوية السلمية للمنازعات . والتزمت الدول الاعضاء في الهيئة بالتسوية السلمية للحروب والمنازعات القائمة بين الدول وفي داخلها والتعاون فيما بينها في جميع مجالات التنمية الاقتصادية .

في العام الماضي انضم بلدي الى العدد المتزايد من الدول التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار . وتؤمن كينيا بأن القبول العالمي الذي حظيت به هذه الاتفاقية سيصبح السبيل الوحيد الذي يتيح للعالم أن يجني ثمار النظام الشامل للاتفاقية . ومن أجل تحقيق هذا الهدف تواصل كينيا الاسهام بنشاط في عمل اللجنة التحضيرية - معتقدة بأن أية مسائل تختلف الدول بشأنها يمكن أن تحسم في اطار هذا المحفل بروح التوفيق .

وقد أصدرنا في عام ١٩٨٩ مرسومي المنطقة البحرية والمصايد لتعزيز الاثر القانوني لتصديق كينيا على اتفاقية قانون البحار . وسيوضح هذان المرسومان

---

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

البرلمانيان مطالب كينيا بشأن منطقتها الاقتصادية البحرية - كما يضمنان ادارة وحماية مواردنا البحرية - على النحو المناسب .

وأثناء فترة الثمانينات اتسم النمو الاقتصادي بالبطء وزيادة الاختلالات وعدم التوازن مقارنة بالعقدين السابقين وهما السبعينات والستينات . وقد نما الانتاج العالمي في الثمانينات بما يزيد قليلا عن ٣٠ في المائة ، على نحو أبطأ مما كان عليه في السبعينات عندما زاد بنسبة تتجاوز ٤٥ في المائة وبمعدل أعلى من ذلك في الستينات . واتسم هذا التوسع البطيء في الاقتصاد العالمي بالتناقض الصارخ بين التجارب والاداء . فبينما كانت تلك الفترة من ناحية ، الفترة التي شهدت فيها اقتصادات السوق المتقدمة أطول فترة متصلة من النمو والتوسع منذ الحرب العالمية الثانية ، شهدت أغلبية البلدان النامية ، من جهة أخرى ، اقتصادات تعاني من الركود المستمر والتقهقر . لقد كانت الثمانينات بالنسبة لمعظم البلدان النامية ، عقد النضال ضد أزمة اقتصادية قاسية عطلت التقدم نحو تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية على نحو خطير الامر الذي أدى الى تزايد الفقر وانتشاره . لكن الاقتصاد العالمي يمر بتجربة التكافل المتزايد ، ويواجه زيادة السكان ، ويعاني من المخاطر البيئية ، وزيادة الحمائية ، ويمارس زيادة التنمية وتطبيق العلم والتكنولوجيا وزيادة تدفق الموارد المالية .

وفي حين منحت التطورات التي جرت على المسرح السياسي البشرية كثيرا من الآمال في مستقبل يسوده السلم ، توجد حاجة ماسة الى ترجمة تلك الآمال الى ثروة حقيقية دائمة عن طريق التحسين في الميدان الاقتصادي في التسعينات .

وفي ظل هذه الخلفية قدمت البلدان النامية مبادرة في الدورة الاستثنائية المعنية بالتعاون الاقتصادي المعقودة في نيسان/ابريل من هذا العام من أجل البحث عن سبل حفز النمو الاقتصادي والتنمية ، ولاسيما في البلدان النامية . وأن الهدف النبيل الذي يرمي اليه هذا الاعلان ، الذي اعتمد بالاجماع في تلك الدورة الاستثنائية وهو تحسين مستوى الاقتصاد العالمي لصالح الجميع ، يؤهله ليكون أساسا للعمل في

التسعينات . وترى كينيا أن تنفيذ ذلك الاعلان الهام ولاسيما عن طريق قيام أعضاء المجتمع الدولي بحفز الارادة السياسية ، يشكل خطوة هامة في مجال الجهود الانمائية للبلدان النامية .

وقد شهد العالم في الماضي القريب تغيرات أساسية ، كان بعضها غير عادي ، وبعضها الآخر مذهلا . وجرت معظم هذه التغيرات على الساحة السياسية في الاساس ، ولكن تأثيرها على المجال الاقتصادي آخذ في التشكل وسرعان ما ستؤدي الى تحول العلاقات الاقتصادية الدولية بين الامم . ومن بين هذه التغيرات ما يجري في بلدان أوروبا الشرقية وعملية التحديث الاقتصادية الجارية ، ومعهما أيضا الاستجابة السريعة غير المسبوقة فيما يتعلق بالمساعدات من جانب الدول الصناعية . وقد أكدت المناقشات التي دارت في الدورة الصيفية الاخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي احتمال أن تدفع هذه التغييرات بالتعاون بين الشمال والجنوب الى هامش العلاقات الدولية وأن تفاقم من صعوبة الاحوال الصعبة في البلدان النامية . وبينما ترحب البلدان النامية بالتغيرات الجارية في أوروبا الشرقية ، تساورها المخاوف من أن تتحول الموارد الى تلك المنطقة على حساب البلدان النامية . لكن مما يبعث على الاطمئنان أن البلدان المتقدمة النمو قد جددت التزامها بمساعدة الجنوب وقالت انها لن تخفض الموارد المالية الحالية .

أصبحت أزمة ديون البلدان النامية الخارجية تمثل ، منذ ظهورها في عام ١٩٨٢ ، عقبة كأداء في طريق جهود التنمية التي تبذلها تلك البلدان ، والرامية الى تحسين رفاهية شعوبها . كما أصبحت مصدر قلق حقيقي بالنسبة للمجتمع الدولي . وبالرغم مما أعرب عنه من مشاعر القلق العميق والاستراتيجيات العديدة التي نوقشت وشتى التدابير التي تمت محاولة القيام بها حتى الآن ، ما زالت الأزمة قائمة بل وتشكل إحدى العقبات الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية . وما زال اجمالي ديون البلدان النامية يتزايد حيث يقف الآن عند رقم مذهل يبلغ حوالي ١,٣ تريليون دولار أمريكي مقارنة بـ ٦ بلايين دولار أمريكي في عام ١٩٨٠ .

إن تكلفة خدمة الدين تزداد بسرعة نتيجة لأسعار الفائدة المجحفة التي زادت زيادة باهظة في الثمانينات ولم تظهر حتى الآن أية مبادرة للتحسن . لقد ازدادت هذه المشكلة تفاقما من جراء ظاهرة غير اقتصادية غريبة هي أن البلدان النامية تحوّل الآن الى دائنيها في البلدان المتقدمة جزءا من دخلها الوطني ، الذي هي في أمس الحاجة اليه ، يزيد على ما تتلقاه منهم .

ومن الجدير بالذكر أنه تم اتخاذ تدابير شتى ترمي الى حل أزمة الدين مثل برنامج تورنتو وخطة بريدي وإعادة جدولة القروض الثنائية وإلغاء بعض قروض المساعدة الإنمائية الرسمية وتحويل بعض القروض الى منح . وهذه كلها موضع ترحاب . بيد أنه مما تجدر الاشارة اليه أن هذه التدابير أسهمت في السيطرة فقط على جزء صغير جدا من اجمالي ديون البلدان النامية . إنها لم تؤثر كثيرا على تخفيف العبء الشامل للمديونية الخارجية وأثره على النمو الاقتصادي والظروف الاجتماعية في البلدان النامية . إن استئناف النمو المطرد في البلدان النامية بل وانعاشه يتطلبان اتخاذ تدابير سريعة لإنهاء مشكلة الديون . لذلك ، ترحب بالتقرير الذي أصدره مؤخرا السيد بتينو كراكسي ويحدونا الأمل في أن تساعدنا التوصيات الواردة فيه على ايجاد حلول دائمة لمشكلة الدين .

إن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مفتوحا وقابلا للاستمرار ومنصفا ضروري لتوسيع نطاق التجارة العالمية الصحية وللاستخدام الفعال للموارد العالمية المتاحة . إن الاتجاهات الحالية صوب زيادة الانفرادية والحمائية والتنافس إنما تؤثر تأثيرا عكسيا على النمو المستقر في التجارة العالمية وهي تسبب - بصفة خاصة - صعوبات خطيرة للبلدان النامية لدى سعيها الى الاضطلاع بدورها في التجارة العالمية مما يضر بالتالي في تنميتها . لذلك تقوم حاجة ماسة الى الإبقاء على نظام تجاري فعال متعدد الأطراف يحمي مصالح كل البلدان التجارية ، بما فيها أصغر البلدان ، بكفالة الاستقرار ، والحيلولة دون التقلبات الفجائية ، والشفافية في البيئة الاقتصادية والتجارية .

تعد جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف أهم حدث يقع في الآونة الأخيرة ويجب أن يتناول هذه المسألة . وفي هذا السياق ، نود أن نركز على أهمية التوصل الى نتيجة تيسر مراعاة مصالح كل المشاركين فيها بطريقة منصفة .

إن الخطر الذي تتعرض له البيئة يفرض تحديات يجب التصدي لها دون مزيد من الابطاء . فإلى جانب الزيادة السكانية العالمية وازدياد الفقر في البلدان النامية يلقى الخطر الذي تتعرض له البيئة بظلال قاتمة على مستقبل الجنس البشري ذاته . إن البيئة ولئن كانت موضع اهتمامنا جميعا فإن البلدان المتقدمة النمو ، التي لديها الخبرة التكنولوجية المتزايدة والتي تتحكم في الانتاج العالمي الحالي المسرف في الزيادة والأنماط الاستهلاكية التبذيرية التي تشكل المصدر الرئيسي للتلوث ، هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية في اتخاذ تدابير ملائمة على وجه السرعة . إن العملية التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ بل والمؤتمر نفسه الذي سيعقد في البرازيل في عام ١٩٩٢ ، يتيحان فرصة طيبة لا بد من اغتنامها على نحو جدي . وستعمل كينيا - كما عملت في الماضي - صوب تحقيق هدف ايجاد بيئة نقية وسليمة للأجيال الحاضرة والمقبلة .

إن انعاش التنمية في التسعينات يتطلب أن تضطلع الأمم المتحدة بدورها الفريد . وتتيح شتى العمليات الجارية ، بما فيها الإعداد لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ والاونكتاد الثامن وغيرها ، الفرصة لمنظمتنا لتقديم اسهام ملموس في حل المشاكل العالمية وخاصة المشاكل الحادة التي تواجه البلدان النامية . وتقع على عاتق الدول الاعضاء مسؤولية تمكين الأمم المتحدة من أداء دورها الهام بفعالية متزايدة . ولن تتقاعس كينيا عن مسؤوليتها في هذا الصدد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل العراق الذي يود أن يتكلم ممارسة لحق الرد .

واسمحوا لي أن أذكّر الاعضاء بانه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تقتصر البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق فقط في المرة الأولى وخمس دقائق في المرة الثانية ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد الانباري (العراق) : حينما استمعت صباح هذا اليوم الى كلمة السيد دي ميتشيلس وزير خارجية ايطاليا ورئيس المجموعة الاوروبية في الوقت الحاضر ، وجدت من الضروري أن أرد على بعض النقاط التي وردت في خطابه .

ابتداء ، أود أن أذكّر السيد ميتشيلس بأن ما نسبه في بداية خطابه صباح اليوم الى السيد الرئيس صدام حسين بانه قال :

"... ان الوقت قد حان لكي تعمل بغداد على ازالة الحدود بين الاقطار العربية وإقامة الوحدة بقوة السلاح" (A/45/PV.6 ، ص ٣٦) غير صحيح .

فالسيد ميتشيلس لم يذكر لنا المصدر الذي اعتمد عليه في زعمه هذا . وكنت أود أن يكون هذا الخطأ الذي وقع فيه خطأ عفويا ، ولكنني - وأكون صريحا - أخشى أن هذا الخطأ كان مقصودا وجزءا من حملة اعلامية تضليلية لتصوير العراق بأنه يهدد جميع الاقطار العربية ، ولكي يستعدي العالم ضد العراق .

إني أطمئن السيد ميتشيلس بأن ما نسبه الى السيد الرئيس صدام حسين غير صحيح جملة وتفصيلا ويخالف السياسة العراقية في علاقاتها مع الاقطار العربية وغيرها .

إن السيد وزير خارجية ايطاليا ورئيس المجموعة الاوروبية الحالي قال أيضا في الصفحة الثالثة من خطابه :

"... وينبغي ألّا نسمح لرمال الصحراء ولا لمرور الزمن ، بتفتيت الائتلاف السياسي والعسكري الواسع الذي بُني بالفعل ، ولا بتقويض هذه الوحدة المنقطعة النظير التي تشكلت تحت راية الامم المتحدة" . (A/45/PV.6 ص ٣٧)

ولكن السيد ميتشيلس يعرف تماما أنه لا توجد حاملة طائرات واحدة ولا طائرة ولا حتى خيمة واحدة في الخليج تحمل علم الامم المتحدة .

إن الحشود العسكرية الهائلة في الخليج العربي وفي حقول النفط في الاقطار الخليجية العربية هي بالدرجة الاولى قوات أمريكية مهمتها احتلال حقوق النفط من جهة وتهديد أمن وسلامة العراق من جهة أخرى . أما القوات الاخرى المتواجدة هناك فهي إما رمزية من بعض حلفاء أمريكا أو قوات مرتزقة لا حول لها ولا قوة إلّا أن تشكل مقدمة لحماية القوات الامريكية ولكي تكون الضحية الاولى اذا ما قررت أمريكا شن العدوان على العراق ومارس العراق حقه في الدفاع عن النفس . صحيح أن أمريكا تتذرع بقرارات مجلس الامن ، إلا أن تلك القرارات لا تسمح باستعمال القوة ولا تخوّل أمريكا أن تغزو المنطقة عسكريا تمهيدا لحرب عدوانية قد تحرق الاخضر واليابس في المنطقة .

ومن قبيل الانصاف أن خطاب السيد ميتشيلس لم يخل تماما من الحقيقة . فقد أكد في الصفحة الرابعة بأن الغرب ، وخصوصا السوق الاوروبية لها مصالح حيوية في استمرار حصولها على النفط من منطقة الخليج . هذا هو بيت القصيد يا سيادة الوزير ! النفط ، ثم النفط ، ثم النفط . هذا هو كل ما يهم الدول الغربية في الشرق الاوسط . ولهذا ، وهي تواجه نضوب المصادر النفطية في العالم ، وتركز الاحتياطي المتبقي في منطقة الخليج العربي لم تجد بديلا إلّا احتلال هذه الحقول . وهي بعملها هذا تقلد ما قامت به السلطات الاسرائيلية في سرقة المياه العربية ، بما في ذلك مياه نهر اليرموك ونهر الاردن ونهر الليطاني ، وسيطرتها على ٨٣ في المائة من مياه الضفة الغربية .

وقد لا يعرف الكثيرون بأنه في ذروة ما يسمى بأزمة الخليج وذروة الحملة الإعلامية الهستيرية ضد العراق ، فإن وزير زراعة ما يسمى باسرائيل قد صرح يوم ١١ آب/أغسطس بما يلي ، وأنا أقتبس من جريدة "سان فرانسيسكو كرونيكل" "إن استمرار بقاء اسرائيل يستلزم السيطرة الكاملة والمستمرة على المياه في الضفة الغربية وغزة" . وأضاف قائلا إن اسرائيل لن تتنازل عن مثل هذه السيطرة الكاملة . ورغم أن سرقة المياه العربية من قبل الكيان الاسرائيلي وغيره من أقطار المنطقة يخالف قواعد القانون الدولي ، فإن شركاءه في سرقة حقول النفط العربية يلزمون الصمت بل ويتسترون على جرائم الإبادة التي ترتكبها اسرائيل ضد العرب في فلسطين وفي الجولان

ولبنان . اضافة الى عدوانها على العراق عام ١٩٨١ وعلى تونس عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٨ وقمعها الوحشي للانتفاضة الفلسطينية .

ختاما أود أن أذكّر السيد رئيس المجموعة الاوروبية بأن المجموعة لم تخدم قضية السلام في المنطقة وفي الخليج حينما فشلت في اعطاء الاهتمام اللازم لمبادرة السيد الرئيس صدام حسين المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ حينما طالب بتطبيق جميع قرارات مجلس الامن التي تقضي بسحب القوات الاجنبية في المنطقة بما في ذلك انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العربية ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان ، وانسحاب القوات السورية وغيرها من الميليشيات الاجنبية من لبنان وتطبيق العقوبات الاقتصادية والعسكرية الواردة في الفصل السابع من الميثاق على كل دولة من دول المنطقة ترفض تنفيذ قرارات مجلس الامن . إن بعض هذه القرارات صدرت قبل أكثر من أربعين عاما ، وبعضها في حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ وغيرها خلال السبعينات والثمانينات . ومع هذا لم نر أية محاولة جدية من أمريكا أو من دول المجموعة الاوروبية لتنفيذ هذه القرارات أو التلويح بتطبيق العقوبات .

إن الدول الغربية تزعم الآن أن ما يسمى بأزمة الخليج قد عرقل حل مشاكل الشرق الاوسط . ولكننا طوال السنوات الماضية كان كل ما نسمعه ونقرأه هو أن على العرب أن يتفاوضوا مع الكيان الاسرائيلي أولا ، وأن يقبلوا بشروط اسرائيل المسبقة لعقد مثل هذه المفاوضات بما في ذلك اختيار الوفد الفلسطيني الذي تقبل اسرائيل التفاوض معه . أما بالنسبة للعراق فنحن نسمع نغمة جديدة لا مفاوضات ولا مبادرات ولا وساطات إلّا بعد التنفيذ الكامل والفوري لقرارات مجلس الامن . لقد حاول البعض ، بما في ذلك بعض دول المجموعة الاوروبية ، أن يتهرب من مواجهة المبادرة العراقية المذكورة بالقول بأن موضوع الكويت منفصل عن قضية فلسطين ولبنان . طيب ! اذا كانت هذه الحجة تقال بحسن نية ، فإذن ، ورغم قناعتنا التامة بأن جميع مشاكل المنطقة مترابطة الجذور والآثار ، يمكن جدلا مع هذا فصل أزمة الخليج عن موضوع الضفة وقطاع غزة والقدس العربية والجولان ولبنان ، ولنبدأ بتطبيق القرارات الصادرة بشأن انسحاب

القوات الاسرائيلية والسورية وغيرها من القوات الاجنبية الآن . ألا يكفي تأجيل تنفيذ قرارات مجلس الامن عشرات السنين ؟ لماذا لا يعمل مجلس الامن بعد زوال الحرب الباردة أو بعد تزعم أمريكا للدول الصناعية جميعا ، لماذا لا يعمل المجلس والمجموعة الاوروبية على تنفيذ قرارات المجلس الآن بدلا من الوعد بالنظر في تطبيقها بصورة أو بأخرى في موعد مجهول ؟ لماذا الهروب ولماذا الازدواجية في التعامل مع الاقطار العربية من جهة ومع اسرائيل من جهة أخرى .

هل لي أن استمع الى جواب السيد ميتشيلس لماذا لا تعمل المجموعة الاوروبية على تطبيق قرارات مجلس الامن الخاصة بفلسطين ولبنان والجولان دون تأخير ؟ إن رؤساء وفود دول السوق الاوروبية مطالبون بأن يجيبوا في كلماتهم على نفس هذا السؤال المشروع . لماذا لا يعملون على تطبيق جميع قرارات المجلس الآن ويصدرون العقوبات على من يخرج على القانون ويرفض تنفيذ هذه القرارات ؟

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥